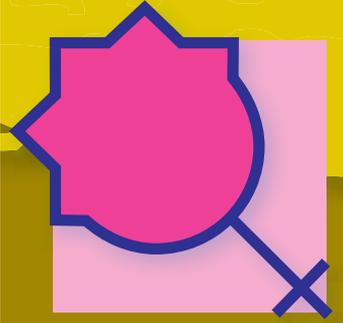
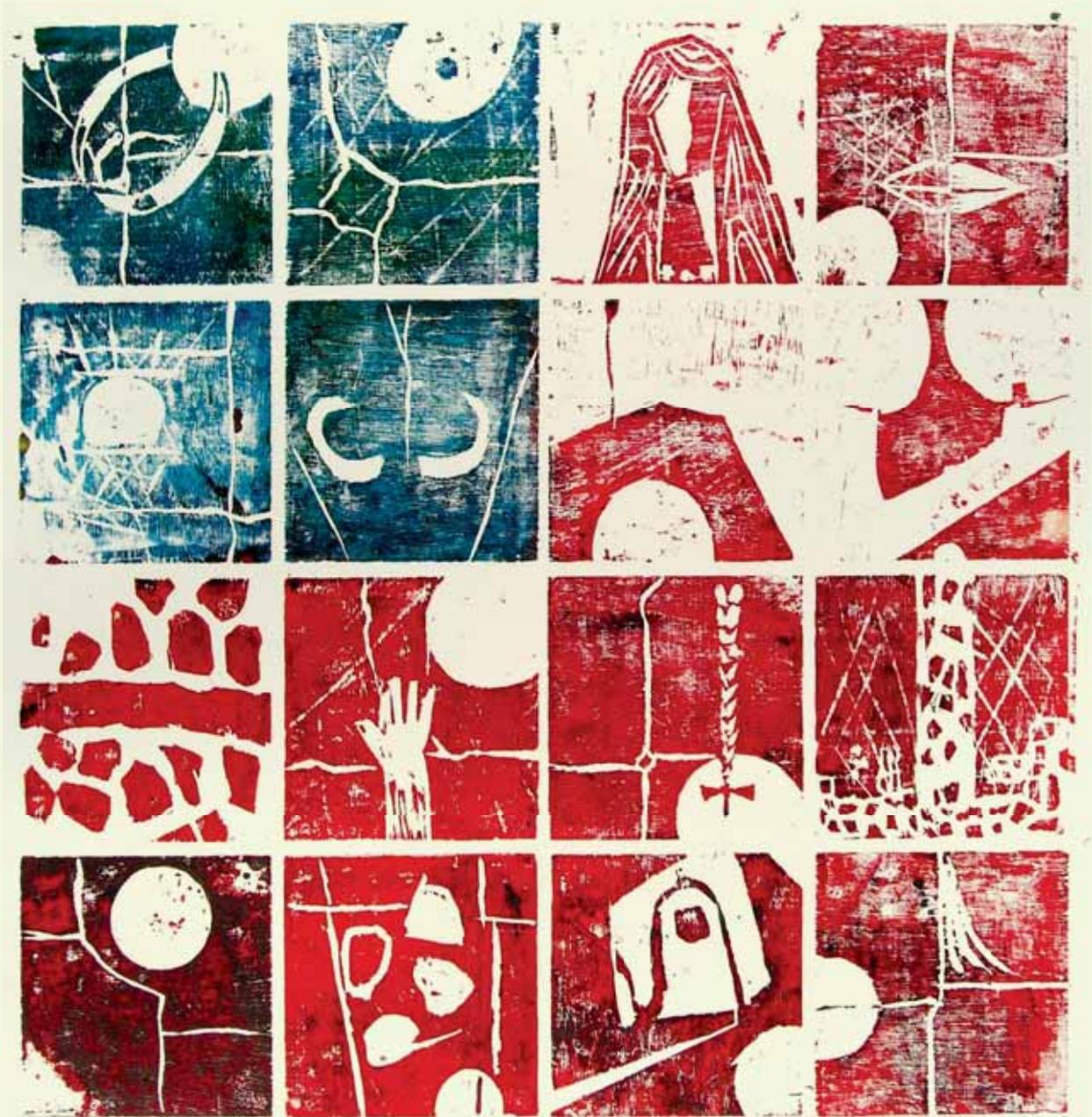


صوت النساء



نشرة من جمعية نساء ضد العنف • حزيران ٢٠٠٦



يصدر هذا العدد من صوت النساء ونحن مسرورات بمقدرتنا على إصدار النشرة بدوريتها نصف السنوية، محافظات بذلك على علاقتنا مع القارئات والقراء أصدقاء وصديقات الجمعية. استمرراً لما نشر في العدد السابق من "صوت النساء"، نطل عليكم في هذا العدد متتبعين بعض الموضوعات التي وردت فيه والتطورات الحاصلة عليها.. وموضوعات جديدة مواكبة لعملنا كجمعية وواقعا كنساء فلسطينيات وكأقلية عربية؛ في الساحة الطلابية، المحافل الدولية والجهود المبذولة لتحسين ورفع مكانتنا كنساء.

كذلك، نعالج في هذا العدد تطور المسار لتمثيل النساء وقضاياهن على طاولة لجنة المتابعة وأجندتها، مشددات على كون اللجنة الهيئة التمثيلية للجماهير العربية في إسرائيل وضرورة دمج رؤيتنا النسوية الحقوقية في إطار عملها؛ خاصة وبعد النقاش الواسع الذي دار في معركة الانتخابات الأخيرة حول تمثيل النساء في مواقع متقدمة في قوائم الانتخابات الحزبية، وعدم توفر الفرصة لأي ناشطة حزبية بتحقيق هذا المطلب.

نستعرض أيضاً مراحل جديدة من مشاريع سابقة كنا قد بادرنالها في الجمعية مثل مشروع "حقوق المرأة" ومشروع "النساء والعمل"؛ مؤكدات التزامنا بمواصلة العمل على الأسس التي وضعتها الجمعية في بداية طريقها وركزت عليها عينياً في المشروعين وهي زيادة الوعي لدى الجمهور الفلسطيني في إسرائيل حول حقوق المرأة عامة وتشجيع النساء على المطالبة بهذه الحقوق مع العمل على خلق مناخ عام مساند لذلك؛ ضمان احترام هذه الحقوق من قبل الجهات الرسمية وتوفير الميزانيات من أجل تطبيقها وحمايتها؛ زيادة الوعي لحق النساء في العمل وللعوائق التي تحد من تطورها، الرفع من مكانة المرأة العاملة وغير العاملة.

إننا في هذا العدد نؤكد من جديد ارتباط واقعا كنساء عربيات بواقع الجماهير العربية في البلاد وما يدور على الساحة الفلسطينية في هذه الأيام؛ ومن خلال المقالات والمواد التي نستعرضها نسمع أصوات النساء في مختلف المواقع، روايتهن وتحليلهن للواقع، وأساليب عملهن. نأمل أن نكون قد نجحنا في إضافة صوت جديد على الساحة الإعلامية البديلة ونعدكم بأن نواصل في أعداد قادمة.



"لا يمكنهم كسر إرادة شعب.."

بقلم: سامية بامية، عضوة هيئة النساء الدولية

شهر حزيران ١٩٨٢: يغزو الجيش الإسرائيلي لبنان ويتقدم مستهدفاً العاصمة، مدمراً في طريقه مخيمات الفلسطينيين في جنوب لبنان، المئات من المصابين، أعداد كبيرة من المعتقلين. بيروت محاصرة، تقصف من الجو، البحر واليابسة لمدة أكثر من ٨٠ يوم.

السبب حسب المسؤولين الإسرائيليين: اغتيال السفير الإسرائيلي في بريطانيا (على أيدي مجموعة لبنانية منشقة، التي اغتالت أيضاً بعض ناشطي منظمة التحرير الفلسطينية - وكانت إسرائيل على علم بذلك).

اسم العملية العسكرية: "سلام الجليل".

السبب الرسمي المعطى: إقامة منطقة آمنة ٤٠ كيلومتر من داخل لبنان.

السبب الحقيقي حسب كلام الجنرال المسؤول آريئيل شارون: القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة قائدها ياسر عرفات. لم ينجح شارون في ذلك حينه، وأنهى مهمته بعد عقود بالقضاء على عرفات.

النتائج: قتل ١٨,٠٠٠ وإصابة ٣٠,٠٠٠ الآلاف من اللبنانيون والفلسطينيون أصبحوا لاجئين، وعاصمة شبه مدمرة. لم يحقق الأمن، وستستمر المقاومة اللبنانية لسنوات طويلة حتى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان.

شهر حزيران ٢٠٠٦: يحاصر الجيش الإسرائيلي قطاع غزة. تقصف غزة من الجو، البحر، واليابسة. اختطاف

مرت ثلاث ليالي طوال على شن حرب حقيقية على غزة. لم استطع النوم بشكل جيد، استيقظ ثلاث-أربع مرات وكل مرة افتح فيها التلفاز على قناة الجزيرة أو العربية كي أتتبع تطور العدوان. ككل فلسطيني يرتكز اهتمامي اليومي على الأحداث في غزة. لكن لم استطع أن أفعل أي شيء غير تتبع الأخبار والاستماع لقناة الراديو الفلسطيني من الساعة ٧:٣٠ حتى ٨:٣٠ صباحاً - أخبار، مقابلات، تقارير، بعدها أراجع المواقع الإخبارية على الانترنت - هارتس، الجرائد الالكترونية العربية. سألني زوجي عدة مرات "ما الضرورة في أن تشاهدي الأخبار كل ساعة؟ وأحياناً لا جديد وتستمعين إلى نفس الأخبار". أنا نفسي لم أفهم لماذا، ولم أفهم لم شللت ولم يعد بمقدوري فعل أي شيء، أتحرك كحيوان مسجون في قفص، مشاعر مختلطة من الغضب واليأس. فقط لو استطعت أن أصرخ أو أبكي كي أرفع هذه الصخرة من على صدري...

كنت شبه متأكدة، من تجربة سابقة، أن الجنود لن يدخلوا منطقة مكتظة بالسكان كغزة، لكن ما كنت متأكدة منه، أنهم سيتسببون بأقصى درجات الدمار. فقط عندما تكلمت مع صديقتي "لما" في غزة بعد تدمير محطة الكهرباء جراء الغارات الجوية الإسرائيلية ومقارنتها الوضع في غزة مع الوضع في بيروت كونها عاشت تلك الفترة هنالك كما عشتها (تذكرنا مشاكل الكهرباء، المياه، والغارات الجوية الليلية)، عندها فقط بدأت أفهم وضعي النفسي. فبعد كل هذه السنوات، أعادتني الأحداث الحاضرة إلى وقت الحصار على بيروت. اعتقدت أنني وبعد كل هذه السنوات، استطعت أن أتخطى تلك الفترة لكنني لم أكن محقة. بدا الأمر وكأنني أعيش الحصار على غزة والحصار على بيروت في الآن ذاتها. فأوجه الشبه بين الحالتين كبير.



3

صوت النساء



أسير فلسطيني بينهم ٣٠٠ امرأة (منهن من أنجبت في السجن) ومئات المعتقلون الأطفال دون سن الثامنة عشر. كثيرون يحتجزون دون محاكمة، لكن من يأبه فهم فلسطينيون...

الدروس التي لم تتعلمها الحكومة الإسرائيلية: لا يمكنها كسر إرادة شعب. العدوانية والعقوبات الجماعية تُبخر أي إمكانية لحل الصراع. وإحياء الجراح والكراهية. لماذا، بعد عشرات السنوات من الاحتلال والظلم، يصر الإسرائيليون على تحديد حياتنا وحياة المواطنين الإسرائيليين؟ الحرية حق إنساني أساسي. الحل الوحيد هو إنهاء الاحتلال وليس استمراره.

اختلافات: كان على الفلسطينيين أن يتركوا لبنان، لكن هذه أرضنا وبيوتنا ولسنا ذاهبين لأي مكان. فكيف ستقوم الحكومة الإسرائيلية بحل المشكلة هذه المرة؟ نشرة الأخبار في ساعة متأخرة من الليل: يطوق الجيش الإسرائيلي مسلحين في نابلس، ٣٠ فلسطينياً ما بين قتييل وجريح. وليد شحروري ابن الستة عشر عاماً، رفض الاستسلام، وقاوم لمدة ١٨ ساعة على رغم من جراحه التي تنزف دماً.

سوف أذهب لأحاول أن أنام، وأعلم أنني سأستيقظ مرة أخرى مختنقة، لأجد نفسي في رام لله وليس في بيروت وابنتي شابة وليست رضية عمرها ٦ أشهر أحملها من غرفة لأخرى في الشقة والبنية محاولة حمايتها من الغارات الجوية والقذائف خلال الحصار على بيروت. كم من الأمهات اليوم في غزة لا ينامن ويقلقن عن حياة أولادهن؟ أتمنى لو باستطاعتي أن أبكي، لم أعد أتحمل المزيد من الذكريات أو الواقع...

في أيام مضت، آمنت أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد للحرية، ثم تحولت آرائي لأدعم المفاوضات لحل "دولتان لشعبين". ما بين المستوطنات، الجدار، وخطة إعادة التجميع، تتلاشى أرضنا ومعها الحلم بدولة فلسطينية مستقلة. إلى أين الآن؟ ما هي الخيارات المتبقية؟

رام لله ٣٠ يونيو ٢٠٠٦

هيئة النساء الدولية (نساء فلسطينيات، إسرائيليات ودوليات لسلام عادل وثابت)

ترجمة عن الإنجليزية بتصرف

نصف أعضاء الحكومة الفلسطينية، ٢٠ عضواً منتخباً من المجلس التشريعي، وبعض رؤساء بلديات منتخبون. النصف الآخر من أعضاء الحكومة محاصرون، إضافة للرئيس. ١,٣٠٠,٠٠٠ مدني فلسطيني يقعون كرهائن، وما يقارب الـ ٥٠٪ منهم تحت سن الـ ١٨.

غزة دون كهرباء، الأمر الذي يؤثر على جميع نواحي الحياة وخاصة المستشفيات، مخزون المياه، الجسور، الشوارع المدمرة، النقص في المواد الغذائية، وأطفال ينامون، أو لا، على وقع الغارات الجوية من طائرات الأباتشي والـ ف-١٦.

السبب الرسمي المعطى: القبض على جندي إسرائيلي على أيدي مجموعة فلسطينية مسلحة.

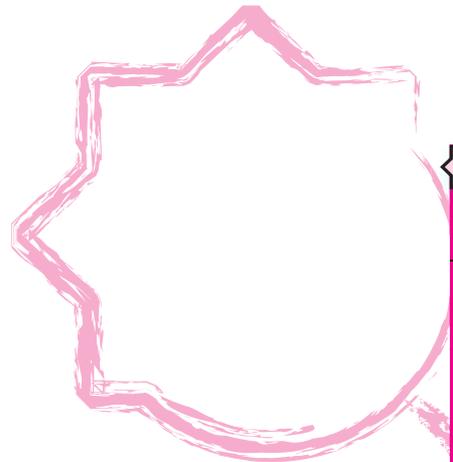
السبب الحقيقي: القضاء على السلطة الفلسطينية والانتقال بحرق من شعار "لا شريك للمفاوضات" إلى القضاء عليه، مهدين الطريق بذلك لحل/اتفاقية أحادي الجانب.

كيف أفهمها غير ذلك؟ شنت هذه الحرب على غزة في الحين الذي نجح فيه الفلسطينيون أن يقنعوا حماس بالموافقة على أسس سياسية يقبلون فيها حل "دولتان لشعبان" وتعيين المفاوضات الفلسطيني في المحادثات: الرئيس ومنظمة التحرير.

عدد المدنيين الفلسطينيين المصابين: غير معروف بالوقت الحاضر.

أوجه الشبه:

العالم صامت أمام ما يُعرف في القانون الدولي كجرائم حرب، حرب ضد مدنيين. ترك الشعب الفلسطيني وحده ليووجه الجيش الأقوى في المنطقة والسلاح الأكثر معاصرة. المشكلة تكمن في أن العالم يركز على إطلاق سراح جندي وحيد وليس برفض احتجاز شعب كامل كرهينة وفرض العقاب الجماعي عليه. ١٠,٠٠٠



قصة الأمهات الـ 12 اللاتي قتلن أبنائهن بالرصاصة في أكتوبر 2000¹

بقلم نائلة عواد-الاشد، مريكة مشرع، مرافقة ضحايا الإعتداء الجنسي في المسار الجنائي

في تنظيمات مختلفة، وحاولت فهم هذه السيرورة في سياق القوى الاجتماعية التي تبلور وعي النساء. بالإضافة إلى ذلك، وإزاء حقيقة أن قسمًا من الأمهات فقط قد توجّه إلى التعبير السياسي عن الثكل الذي عشنه، رغبت في أن أسألهن عن الظروف التي تتم فيها ترجمة الثكل والفقدان إلى حضور سياسي، وعمّا يحدث في عالم النساء في أعقاب الدخول إلى الحياة السياسية أو الإمتناع عنه.

جرى في البحث فحص موقع الثكل والحداد في الفضاء الخاص وفي الفضاء الشعبي-القومي، أي ليس علاقة النساء وحدهن بالفقدان، بل علاقة الأمهات الثاكلات بالمجتمع في أعقاب الفقدان؛ هل أخرجهن إلى النشاط السياسي، أم أنهن اخترن مواجهة الفقدان كثكل خاص؟ هل أسمعن صوتهن؟

تبين من المقابلات التي أجريتها وجود سيوريتين. على الرغم من أنهما كانتا مختلفتين إلى حد بعيد، فهناك شبه بينهما. فهما تختلفان من ناحية التعاطي وطرق المواجهة الشعورية للنساء إزاء الفقدان لديهن، لكن كلتا المجموعتين تعيشان تحت وطأة قمع يمارسه المجتمع عليهن بشأن اختيار طريقة المواجهة. وهكذا، فمما يتبين من تحليل الفقدان كما ورد في المقابلات، تنقسم مجموعة النساء إلى اثنتين. تتألف الأولى من نساء اخترن التعاطي مع الفقدان والثكل كمسألتين لهما معنى سياسي-جماهيري. وقد وجدن لأنفسهن طرق نشاط وتعبير مختلفة بغية مواجهة الفقدان، سواء كان ذلك عبر الخروج في نشاطات احتجاجية، المشاركة في مظاهرات، أو في إسماع صوتهن. هؤلاء النساء تعاطين مع الثكل كقتل: هذه ليست إرادة الله التي يجب قبولها، وموت أولادهن يختلف عن الموت الطبيعي في أعقاب

تشكل أحداث أكتوبر 2000 علامة فارقة في علاقات دولة إسرائيل مع الأقلية القومية الفلسطينية، التي يجري تعريفها كما لو أنها تملك حقوقًا مدنية كاملة. فحقيقة وجود 12 رجلاً شاباً قتلهم شرطيون بالرصاصة حين شاركوا في مظاهرات مدنية، سجلت ذروة في العنف الذي لم يُشهد منذ أيام الحكم العسكري وأحداث يوم الأرض في آذار 1976.

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى فهم تأثير أحداث أكتوبر 2000 وعنف قوى الأمن الإسرائيلية على الأمهات الثاكلات الفلسطينيات مواطنات دولة إسرائيل.

تبين الأدبيات المتوفرة أنه على الرغم من معاناة النساء الفلسطينيات وقمعهن المتواصلين، فهن يملن إلى إنكار خسارتهن وفقدانهن (Shalhoub-Kevorkian, 1997).

من هنا، وضع هذا البحث نصب عينيه هدف فهم هذا الإنكار في السياق الأوسع لموقع النساء في مجتمعاتهن، والتشديد على التجربة التي مرّت بها النساء الثاكلات وعلى استراتيجياتهن في مواجهة صدمة الثكل.

جرى تخطيط البحث بحيث يتضمّن آذاناً صاغية للأحداث والقصاص، وأيضاً محاولة لتحديد والاستماع إلى الصوت النسائي العينيّ المميّز لوضعهن الاجتماعي-السياسي، لوضعهن الجنديّ ولوضعهن الاقتصادي في سياق مجتمع عربي أبويّ، خلال تطرّقهن إلى الممارسات العنيفة لقوى الأمن الإسرائيلية.

في ضوء ظهور قسم من أمهات الشبان الذين قُتلوا بالرصاصة في أحداث أكتوبر عبر الإعلام وفي نشاطات سياسية مختلفة، أثار اهتمامي مسألة نشاطهن السياسي. ورغبت في فهم السيرورة التي تتحول فيها الأمهات الثاكلات، الفلسطينيات مواطنات دولة إسرائيل، إلى نوات حضور من ناحية سياسية ومن حيث النشاط

الابن "شهيد"، ولأن المجتمع والدين يتوقعان منهم الفرح والشعور بالفخر والكرامة. فالفخر والكرامة هما غذاء ضئيل للنفس، يؤدي الفقدان إلى تحييدهما.

أما الأمهات ذوات الحضور السياسي فقد تحدثن عن المهمة، عن التزامهن، ليس بعدم البكاء على الأبناء فحسب بل بإسماع صوتهن، والتحول الى شريكات في اتخاذ القرارات، وعن الخروج وليس الانحباس في البيت بين أربعة جدران.

هذا التغيير في استيعاب الحيز العام والخروج ضد المعايير والقيم السلبية التي ترى أن مكان النساء هو داخل البيت، تأثر أيضاً من التغيير في استيعاب النساء لأنفسهن وهويتهم الوطنية. ففي الأمر احتجاج وتشكيك بالمسلمات الاجتماعية المرتبطة بالنساء، وخاصة إذا كنّ في حداد يتوقع منهن عدم الخروج من البيت بعد. فخروجهن الى الحيز العام يعارض سياسة الحكومة، ويأتي للاحتجاج على سلوكيات قوى الأمن وعلى التمييز المتواصل بحقهن، كنساء وكفلسطينيات معاً. وهنا يجري عملياً الربط بين الفقدان الخاص وبين معناه الجماهيري - الوطني.

اختارت النساء الحاضرات سياسياً عدم الغياب خلف الحداد، لأنه لو سمحن لأنفسهن بالبكاء بالحداد فلن تتوقفن بالمرّة (هيرمان، ١٩٩٢). بل اخترن الوقوف معاً، كأسر للشهداء، مقابل الأمة أو القادة. وهو موقف تخترن فيه صرخة كبرى، حتى لو أن صوتها لا يصل في العادة بعيداً، وهي تحوّل الأهالي التكالى من مجموعة أفراد مصابين بصدمة الحزن والحنين الى عائلة واحدة (روزنطال ٢٠٠١). فالتنظّم والحضور كأهال وكأمهات بوسعه التعبير عن الغضب وعن مشاعر النّعمة على فقدان الأبناء.

إن حداد النساء غير الحاضرات سياسياً انعكس في الاغتراب الاجتماعي، الميل نحو العزلة والامتناع عن الاحتكاك بالناس، لئلا تثور فيهن ردة فعل عداوية، ولئلا تفقدن السيطرة، تمسسن بالآخرين أو تنتقم من يرين فيه مسؤولاً وقاتلاً.

يتبين من تحليل المقابلات أن المجموعتين عالقتان داخل بنية مقسومة، بشكل مطلق، بين الخاص والعام. فلو أن أمّا اختارت إعطاء فقدانها معنى جماهيرياً وسياسياً، سيتوجّب عليها دفع ثمن قوامه عدم التحدّث عن مشاعرها، غضبها، ألمها وحزنها. وهي حالة تضعها في وضع من عدم الانسجام بين العالمين - عالم المعاناة الشخصية وعالم التوقعات الاجتماعية، القومية والدينية منها كأهال وشهيد. وهكذا فبإمكانها تقبل معنى الشهادة كأمر قومي، والتنازل عن التعبير عن مشاعر الحزن والفقدان، أي كبت مشاعرها والتعاطي مع الشهادة كمصدر للفخر. فهي والدة الشهيد الذي مات ميتة الأبطال، وتحظى بتقدير ومرتبة اجتماعيين بفضل "شهادة ابنها". والوالدة الفلسطينية مطالبة بالتضحية.

مرض أو حادث. ولذلك فهنّ يتعاطين مع الشكل كمسألة جماعية لأجل الوطن، "لأجل هدف"، وليس كفقدان خاص لابن وحيد أو لأسرة عينية ما. إذن فيوجد للفقدان هنا معنى جماهيريّ سياسيّ.

يمكننا أن نسمع من خلال تحليل المقابلات صرخة الأمهات اللاتي يملكن حضوراً سياسياً - صرخة الفقدان من أجل "الوطن" أو "الشعب"، ومن أجل المجتمع الذي يُطلب منه التعاطي بجديّة أكبر مع فقدان ١٣ شاباً، هم بمثابة أبناء الأمة وليسوا أبناء أسرهم فقط. هؤلاء النساء تمتنعن عن التعبير عن المشاعر.

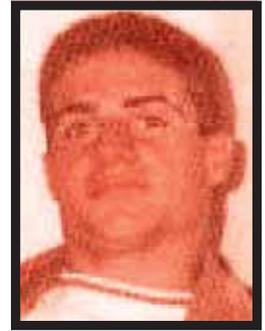
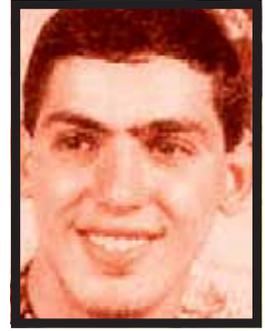
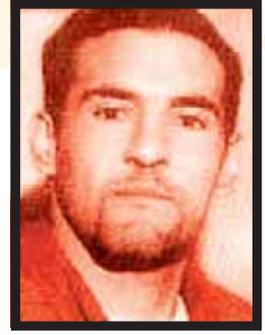
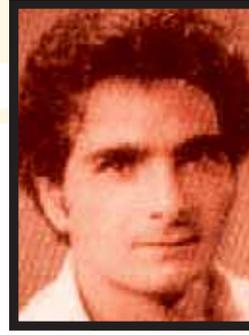
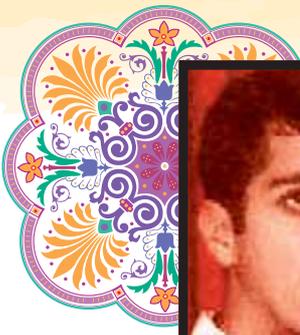
بالمقابل، فإن مجموعة الأمهات الثانية اختارت الانطواء على نفسها في البيت بفعل المرض أو مرض الزوج بعد فقدان الابن. هؤلاء النساء تعاطين مع ثكلهن كمسألة ذات معنى خاص وشخصي. فالفقدان لهنّ فقط، ولا يرغبن في تقاسم حزنهن وألمهن مع أي أحد آخر، لأنه ليس بوسع أحد أن يفهم ولا أن يشعر بشدّة الألم والحزن التي يعشنها. يقف هذا التعاطي على نقيض المعنى الجماهيري للثكل: فالأمهات هنا على تواصل مع المشاعر الغامضة للحداد. الأم تعتقد أنه من المفهوم ضمناً للوالدة التي فقدت ابناً أن تشعر بذلك: فهي تبكي فقط، ولا تفرح ولا تبدأ بالغناء. فمشاعر الألم والحزن والفقدان شديدة وخاصة بشكل مطلق، "لا يمكن للفرح أن يزورني بأي شكل كان".

تنعكس التجربة المعاشة للأمهات اللاتي ليس لهنّ حضور سياسي، في المقابلات، كهوّة بين تعبيرهن الشعوري وبين الأمر الاجتماعي وما هو متوقع منهنّ اجتماعياً. هناك صعوبة خاصة، كما قلن، في كون المحيط يتوقع منهنّ التغلب على الحزن والبكاء. ولذلك، فإنهن يكررن التذكير بهذا التوقع لكنهن يؤكدن عدم قدرتهن على ممارسته. وتتم ترجمة انعدام القدرة هذا عبر عرض الأنا لديهن كانهام للقدرة على السيطرة. وهن يمتلن على الهوّة التي يعشنها بين مشاعرهن الداخلية وبين البلاغات الخارجية ب: "يقولون"، و "يقولون لي"، التي تجسّد نظرة الآخرين وتوقعهم لتعبير شعورية أخرى تؤكد القيمة الدينية للفقدان: "أنا ملزمة بتقبّل إرادة الله".

تحاول الأمهات ملاءمة أنفسهن للعالمين. فعالم مشاعر الثكل، الألم، الحزن، والبكاء وما شابه يناقض المعتقدات المتعارف عليها في المجتمع وحتى إرادة الله التي يحظر التشكيك بها. فالبكاء ممنوع لأن الدموع تحرق الشهيد في الجنة. وتقول الأمهات ممن ليس لهن حضور سياسي بوضوح: دعونا نبكي، ليس لدينا سيطرة على هذا، ويعبّر عن حاجتهن في العزلة، لئلا يجبس التعبير عن المشاعر بل يدعنها تنطلق منهنّ.

وهكذا فإن النساء ممن ليس لهن حضور سياسي تشككن وترفضن جعل الثكل أمراً قومياً. وهن تتعاطين مع ألمهنّ ومشاعرهنّ ولا تقمن بالتستّر عليهما لكون





يمكن القول بنظرة تلخيصية حول الظروف التي يصبح الشكل السياسي فيها مصدرًا لقوة النساء، إن مسألة الربط بين الهوية الأمومية والقومية طُرحت كمسألة مركزية. بين الهوية الأمومية المطلقة للشكل وبين قوميته.

أمومتها تقف في واجهة الصراع. هذه الظاهرة تمثل التناقض بين الدور الغريزي للأم الخاصة - حماية حياة اولادها والاهتمام بسعادتهم ورفاهيتهم، وبين دورها كأم وطنية، يطالبونها بالاستعداد للتضحية بحياة اولادها من أجل الوطن. تدفع مجموعتنا النساء ثمنًا للتمييز الأبوي بين الفضائين، الخاص والعام. وفي ظروف صراع قومي يتخذ هذا التمييز بشكل أكبر معاني شعورية. فعالم النساء ثنائي ومركب ويحتوي على الحاجات والتعبير الشعورية، لكن حياتهن المجتمعية تطالهن بالاختيار وبتجاهل والتبرؤ من الأجزاء التي لا تلائم اختيارهن.

¹ ملخص البحث الذي تم تقديمه كجزء من الاستحقاقات لنيل اللقب الثاني في قسم الدراسات متعددة المجالات، وحدة الدراسات الجندرية - جامعة بار ايلان.



النساء العربيات في مخطط ويسكونسون

بقلم: سهيل توما - شقة، مركزة مشروع "النساء والعمل"

بحسب بنود الاتفاقية في خطة ويسكونسون على الشركة أن تؤمن للمشاركين شروط معينة لتساعدهم في عودتهم إلى العمل ومن خلال الشهادات التي جمعناها من المشاركات فحصنا مدى تطبيق هذه الشروط في أرض الواقع:

١- على الخطة تأمين تأهيل مهني يلائم كل مشترك:

"ج"، 30 عام، الناصرة، حاصلة على شهادة إدارة حسابات (مستوى 1، 2، 3)، أكدت في شهادتها لنا أن "في المركز يوجد حواسيب ولكن لا يوجد أي تأهيل خاص أو حتى إرشاد، المسؤولين غير مختصين ولا توجد لديهم الخبرة في مجال الحواسيب. عرضوا علينا، كمجموعة، التعلم في مركز آخر دورات حاسوب ولغة عبرية؛ ولكن بعد الفحص اتضح أن الدورات هي لمحو الأمية، رغم أن جميع المشاركات في المجموعة متعلمات"

٢- إيجاد عمل للمشاركين:

"أ"، 35 عام، من الناصرة مهندسة كيميائية؛ قامت شركة "أغام مهليف" بتوجيهها إلى العمل في قرية كفر قرع في القطيف، "رغم أن العمل غير مناسب لمؤهلاتي إلا أنني لا أريد أن أخسر شهر كامل من مخصصات البطالة.. لذا وافقت. كان من المفروض أن نتواجد في ساعات الصباح الباكر أي الساعة الخامسة صباحاً في الشارع الرئيسي حتى يتم نقلنا إلى هناك. كان الموقف محرجاً جداً لأن نظرات الناس لا ترحم. الجميع ينظر إلينا، صبايا نقف في الشارع في هذا الوقت. ولكن بعد مضي ساعة لم تمر أي سيارة لنقلنا، اتصلت بشركة المواصلات حيث قيل لي أنه لم يتم الاتفاق معهم بتاتا. عندما واجهت المسؤولين في المركز بأن العمل كان وهمي، فكانت النتيجة عقاب جماعي لكل الفرقة وتسجيلنا رافضات للعمل، أي خصم معاش الشهر". وتضيف: "إحنا بدنا نشتغل وبدنا انعيش بس بدون مذلة".

"ص"، 36 عام، الناصرة؛ "بعد مضي 7 أشهر من تواجدي

في العام 2005 قررت حكومة إسرائيل، واستمراراً للسياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي انتهجتها في السنوات الأخيرة وعلى خلفية الوضع الاقتصادي الصعب ونسبة البطالة العالية، تبني خطة ويسكونسون الأمريكية لتطبيقها في البلاد، وتمويلها من مخصصات أزمته "تأمين الدخل لعمل مضمون" بادعاء أن هذه الخطة تقوم بالعمل على تأهيل مهني لمتلقي مخصصات ضمان الدخل وذلك لتسهيل عودتهم إلى سوق العمل. بدأ تنفيذ الخطة عام 2004 كمرحلة تجريبية لمدة 3 سنوات في 4 مناطق: الناصرة؛ الخضيرة؛ القدس، وأشكلون، عن طريق شركة خاصة تدعى "أجام مهليف". ولقد أقر الهدف المعلن للخطة في الاتفاقية الموقعة بين الشركة والحكومة كما يلي:

أ- التقليل من عدد متلقي مخصصات ضمان الدخل.
ب - تسجيل ارتفاع في المشتركين بسوق العمل من مجموعة متلقي ضمانات الدخل
وتشترط الخطة على المشتركين/ات التواجد في مراكز "أجام مهليف" 1 بين 30-40 ساعة أسبوعياً حتى إيجاد عمل يلائم وضعهم/ن الصحي والجسدي، ومما يجدر ذكره أن قرار المشاركة في الخطة هو قرار يتخذه مكتب العمل وليس مشروطاً بموافقة المشتركين أو المعطلين عن العمل .
في عام 2004، تلقى 150.000 بيت مخصصات ضمان الدخل، وحوالي 65% من متلقي المخصصات كن نساء. في آب 2005 وصل عدد المشتركين/ات العرب في برنامج ويسكونسون إلى 4073 من بينهم 2533 امرأة، أي ما يعادل 62% من المشتركين العرب. أما أجيالهن فقد كانت نصف المشاركات في سن ما فوق الأربعين و630 مشتركة في جيل +50. وهذا يؤكد مرة أخرى أن وقع هذه البرامج على النساء أكبر وأصعب.

من هذا المنطلق ومن منطلق الوعي الكامل لوقع هذه البرامج على الجمهور عامة وجمهور النساء بشكل خاص قمنا في مشروع "النساء والعمل"²، بمتابعة تنفيذ خطة ويسكونسون عن طريق جمع شهادات لنساء مشاركات في البرنامج في مركز التأهيل، "أجام مهليف" في الناصرة، وما يتعرضن له من عدم تقدير لمؤهلاتهن وإهانات غير إنسانية.



اليومية التي نسمعها ونراها موجّهة للرجال والنساء المتقدمين في السن".

إننا في جمعية "نساء ضد العنف" نطالب بإلغاء برنامج ويسكونسون، إذ رغم أن الأهداف العملية المعلنة للبرنامج هي إيجاد أماكن عمل لكل من متلقي مخصصات الدخل إلا أن القائم ومن خلال الحقائق الموجودة على أرض الواقع نرى أن الهدف الوحيد هو التقليل من عدد متلقي مخصصات الدخل دون التعامل مع المعطيات الأخرى، أو الأخذ بعين الاعتبار مصالح المعطلين عن العمل وانما التخفيف عن خزينة الدولة ورفع مسؤوليتها عن مخصصات البطالة، خاصة وأن الاتفاقية التي وقعت بين الدولة والشركة التي تقوم بالتنفيذ "أجام مهليف" تنص أن المعيار الأساسي لنجاح الخطة وقيام الشركة بواجبها هو انخفاض عدد متلقي المخصصات لضمان الدخل .

إن مراجعة الشهادات التي قدمتها النساء المشاركات في الجمعية والمعلومات التي جمعناها من داخل مكاتب الشركة تؤكد أنه لا يجري أي عمل جدي لتأهيل المشاركين رغم أنهم/ن في الخطة فمعظم ما يسجل في الخطط التي تعطى للمشاركين لا يمت بصله لأي تأهيل مهني وهو لا يعدو برنامجاً لتزجية الوقت والتحكم بالمشاركين خلال فترة مكوثهم داخل مكاتب الشركة طوال النهار.

ففي مجمل الحالات لم يقدّم أي إنسان متخصص من الشركة بالعمل الجدي على تطوير القدرات المهنية لدى المشاركين/ات والتعامل مبني على الاستخفاف حتى بالقدرات والمؤهلات الموجودة لديهم/هن أصلاً.

إن لهذه الخطة أبعاداً سلبية جداً على جمهور العاملين بشكل عام وخاصة على النساء والنساء العربيات تحديداً وذلك لأن:

- الأعمال غير ملائمة للنساء من ناحية تأهيل فهناك نسبة عالية من النساء العربيات لم يخرجن لسوق العمل أبداً، ولم يؤهّلن للعمل في الحيز العام.
- عدم إيجاد حلول جذرية للمعوقات التي تواجه النساء اللواتي يخرجن للعمل:
- أماكن عمل قريبة لمكان سكنهن.
- مواصلات عامة لتسهيل عملية التنقل.
- أطر ملائمة لرعاية الأطفال في ساعات دوام العمل.
- فرص عمل جديدة للنساء.
- تأهيل مهني.

كل هذه المعوقات لا تؤخذ بعين الاعتبار عند توجيه النساء للعمل، فعن أي عمل مضمون يتكلمون؟؟؟؟؟

¹ مهلب - مهلبتحت הכנסה לתעסוקה בטוחה.

² مشروع " النساء والعمل" يعمل على قضايا النساء العربيات في سوق العمل، المعضلات التي تواجههن، وإيجاد الحلول لزيادة انخراطهن في سوق العمل.

في المركز وجهوني للعمل في مصنع للدجاج. العمل يبدأ منذ الصباح الباكر وعلينا التواجد في المصنع من الساعة السادسة صباحاً حتى الرابعة والنصف ب.ظ. نعمل بدون توقف كل النهار والأجر 12 شاقل في الساعة، العمل اليومي مشروط بإنهاء طلبية 150 دجاجة، في حالة عدم انتاج هذه الكمية تتأخر المجموعة حتى إنهاء العدد المطلوب. غير أن الشروط غير إنسانية، ممنوع الجلوس طوال النهار. أنا لم يهمني أي شيء أردت العمل وكسب المال ولكن عندما اقترب صاحب العمل إلي لم استطع التحمل، هنالك تحرشات جنسية بالعاملات في المصنع وأنا لم أرضى بالسكوت."

٣- حضانة الأطفال حسب البرنامج لمساعدة النساء الأمهات أقرروا إيجاد أطر للعناية بالأطفال:

إحدى النساء أخبرت أن " ابنها رجع من الحضانة الخاصة بالأطفال وهو يبكي ويطلب من والدته ألا يذهب إلى هناك مرة أخرى والسبب أن الأطفال هناك بدون رقابة، فهم من مختلف الأجيال في غرفة واحدة. يقدمون لهم الطعام دون الاهتمام بهم، أخبر الطفل والدته أن الأطفال يرمون الطعام على بعض ويضربون بعضهم لأن المعلمة غير موجودة ". وهناك أمهات أخبرتنا أن المراكز التي يتواجدون فيها لا تؤمن لأطفالهن أية أطر للعناية بهم مما يضطرهن إلى تركهم دون أي جليس أو حضانة في وقت تواجدهن في المركز، أو حتى وقت المقابلات للعمل التي يجري تعيينها دائماً في أوقات غير ملائمة للنساء لتزامنها مع رجوع الأطفال من المدارس.

هنالك شعور لدى المشتركات أن التعامل مع القضايا يجري بطريقة غير قانونية، حتى أن بعض النساء أعربن عن شكهن بأن هنالك تلاعب في الملفات والتقارير التي تصدر من المسؤولين. فمثلاً، حسب القانون يجب على كل مشترك العمل بشكل تطوعي في مراكز جماهيرية لمدة 4 أشهر، رغم ذلك يتم توجيه المشتركين في الخطة للتطوع لمدة 4 أشهر أخرى وطبعاً دون تلقي مخصصات ضمان الدخل. مثال آخر، وفقاً للقانون يحق لكل مشترك يُرفض لوظيفة أن يستلم مستند يثبت ذلك ويشرح أسباب رفضه للعمل، إلا أن هذا لا يتم بل ويجري تجاهل طلبهم المتكرر بذلك.

"و" (38 عام): التعامل جداً مهين لكل المجموعة الموجودة. يتعاملون معنا وكأننا أطفال في حضانة، ففي أحد اللقاءات مع مديرة المشروع لمراقبة البرنامج في الناصرة، واجهتها وأخبرتها عما يدور في الواقع وعن كيفية التعامل معنا فكانت النتيجة أن المديرة المسؤولة عن ملفي عاقبتنا كمجموعة ولم تعطينا إذن المغادرة في الساعة الرابعة وبقينا كمجموعة حتى الساعة السادسة. هذا غير الإهانات

التطوع

طاقات تستثمر في مسيرة التغيير المجتمعي

أجرت المقابلات: إلهام بشارة

انطلاقاً من إيماننا أن مؤسسات المجتمع المدني تنتج عن حاجة المجتمع لما تقدمه، وأن التغيير الاجتماعي المنشود لا يأتي بعمل المؤسسة على انفراد بل بمدى تداخلها في قضايا المجتمع والأهم وعي أفراد المجتمع لوجودها ومدى استعدادهم/ن للعطاء والعمل على تحقيق أهدافها؛ كذلك بتجنيد كل الطاقات المجتمعية من داخل المجتمع والطاقات المتضامنة مع قضايانا من أصدقاء وصديقات يدعمون فكر وأهداف المؤسسة. لذا، رأينا أن تأتي في هذا العدد بتجربة متطوعتين في الجمعية ومركز مساعدة ضحايا العنف الجسدي والجنسي التابع للجمعية، ليتحدثن عن دوافعهن في التطوع بشكل عام وفي الجمعية بشكل خاص.



كلمة تودين توجيهها للشباب والشابات

أتوجه للشباب والفتيات بقولي ان يتطوعوا في أي عمل من أجل إيصال مجتمعا إلى حياة أفضل، خاصة أننا في القرن الواحد والعشرين؛ نحن ننادي بحقوق المرأة والطفل من أجل خلق جيل جديد يختلف عن الجيل السالف، الذي اضطهد المرأة ومن خلالها اضطهد طفلها، فبهمة الشباب والفتيات، وهم المستقبل، يمكننا الوصول بمجتمعنا إلى النمو والتقدم والتطور والحق بالمجتمعات التي رسخت في وعيها النداء والمطالبة بحقوق نصف المجتمع، حقوق المرأة.

الاسم: أحلام فهد دانيال

البلدة: الناصرة العليا

الدراسة: اللقب الأول في اللغة العربية والتربية

اللقب الثاني في اللغة العربية وآدابها

المهنة: معلمة

متطوعة في مركز المساعدة منذ عدة سنوات، وعضو إدارة جمعية نساء ضد العنف.

من أين أتت فكرة التطوع، ولماذا "نساء ضد العنف"؟

عشت في طفولتي في بيت يسوده العنف، لقد تعرضت للعنف وأخوتي وأمي من قبل والدي وعائلته، وكنا دائماً نبحث عن مساعدنا في هذه الضائقة، وتوجهنا لكل من نعرفه من أقارب ومعارف، لكن دون جدوى. في النهاية توجهنا للقانون فأسعفنا وولنا حقوقنا الإنسانية، الشرعية والمادية. قراري في التطوع في مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية أتى بعدما قرأت في الصحف عن دورة يقيمها المركز لتأهيل متطوعات، فقررت الانضمام للدورة من أجل مساعدة الآخرين في تخلي مشاكل العنف العائلي، تعويضاً عن المساعدة والحماية التي لم ألقاهما في طفولتي.

ماذا يعني لك التطوع في المركز وما أثره على حياتك وعلاقاتك؟

التطوع في خط الطوارئ التابع للمركز يعني لي مساعدة الآخرين في التغلب على مشاكلهم، وتوعيتهم لحقوقهم التي يجهلون. فأشعر اليوم أن التطوع قد زادني إصراراً على وجوب المحافظة على حقوق الإنسان ومن ضمنها حقوق المرأة، وتوفير الدعم لتخلي المشاكل ليحيا كل إنسان حياة طبيعية كما يروق له/ا.



- ❖ الإنجليزية والعربية بمستوى متوسط
- ❖ مشاركة الفتيات في البيت الانتقالي في بعض الفعاليات
- ❖ ترجمة أبحاث وتقارير وطلبات خاصة في الجمعية إلى الإنجليزية

فكرة عن التطوع تودين إيصالها للشباب والشابات؟

إن تطوعنا كأفراد هو جزء من طريق مستمرة؛ نستلمه من الأشخاص الذين قبلنا ونكمل الطريق ثم نسلمه إلى الذين بعدنا.

بقي أن نقول أنه رغم الفكرة السائدة بأن عمل جمعيتنا يعتمد في الأساس على الدعم المالي الذي نتلقاه من مصادر مختلفة ألا أنه في الحقيقة لم يكن بالإمكان الاستمرار بعملنا لولا الطاقات الجبارة التي تضعنها عضوات الجمعية وطاقم المتطوعات الواسع في المشاريع الجماهيرية، التي لو جرى حساب ساعات عملهن التي تفوق مئات الساعات كل شهر وحولت لقيمتها المادية لو كانت مدفوعة الأجر لكانت أثبتت إلى أي مدى نحن نعتمد على الدعم الذي نتلقاه من مجتمعنا؛ والأهم من ذلك لكانت أثبتت أن في مجتمعنا طاقات كامنة إذا أعطيت فرصتها فسيكون بإمكانها بناء مجتمع قوي يعتمد على ذاته.

الاسم: مريم آزنس

البلد: بوسطن - الولايات المتحدة

الدراسة: اللقب الأول في "علم الإنسان ودراسات

النساء" من جامعة هارفارد

واللقب الثاني وأنا بصدد تكملته "أدب

ولغة الشرق الأوسط"

كيف بدأت فكرة التطوع لديك ولماذا اخترت جمعية تخدم المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل؟

من خلال التحضير للقب الأول حصلت على منحة للتطوع فاخترت إسرائيل لأنني تعلمت اللغة العبرية منذ طفولتي وتعلمت العربية في الجامعة. قمت بإرسال سيرتي الذاتية والمهنية لعدة جمعيات، وكانت جمعية "نساء ضد العنف" الأولى من بين الجمعيات التي تحمست للرد علي ولأنها قريبة إلى موضوع دراستي النسوية فبدأت التطوع بها قبل خمس سنوات، وعدت منذ سنة لأتطوع مجدداً، حيث وجدت الجو والبيئة مناسبة جداً لي و-"دافئة" من ناحية العلاقات فهذا ما شجعني على البقاء والعودة للتطوع مرة أخرى.

ما أقدمه بتطوعي هو رغبتني في العطاء، معرفتي ولغتي؛ وضعي المادي ليس بالمرتفع فهذا كل ما لدي لأقدمه. أرى في التطوع محورين: الأول دعم المجتمع عن طريق دعم الجمعية في تحقيق أهدافها، والثاني تغيير وتطوير نفسي وشخصي. أحاول من خلال تطوعي أن أمرر للغرب نظرة أخرى عن العرب لأساهم بتكوين وجهة نظر مختلفة لدى الغرب عن ما يروج في الصحف، والصورة التي تبثها وسائل الإعلام عن المجتمع العربي.

في أي مجالات تطوعت وساهمت في عمل الجمعية ومشاريعها؟

نظراً لكوني أجد العربية قراءةً، كتابةً، ومحادثةً وبطبيعة الحال كون الإنجليزية لغتي الأم، استطعت أن أساهم في عدة مجالات من عمل الجمعية، منها؛

- ❖ تعليم مركزات المشاريع اللغة الإنجليزية بمستوى مهني
- ❖ تعليم الفتيات في البيت الانتقالي للفتيات اللغة

خطوات على مسار التمثيل السياسي

بقلم: ريم حزان، المنسقة الإعلامية

قبيل بدء المعركة الانتخابية وتطور النقاش داخل الأحزاب، وبينها، حول تمثيل النساء في مواقع متقدمة في القوائم الانتخابية، كنا قد قطعنا شوطاً لا بأس به في بلورة طروحاتنا وأفكارنا، كمجموعة عمل، حول تمثيل النساء والأجندة النسوية في لجنة المتابعة وبسبب أنشغال الأحزاب في المعركة الانتخابية جرى تأجيل مجمل اجتماعات لجنة المتابعة الى ما بعد الانتخابات.

بعد انتهاء المعركة الانتخابية، خاصة وأنها لم تغير شيئاً يذكر في تركيبة لجنة المتابعة، جددنا نشاطنا وعدنا للعمل على قرارنا السابق بمراجعة برنامج اللجنة ووضع اقتراحات لتعديله من منظورنا النسوي والحقوقى. وبعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها الجمعيات النسوية والحقوقية مع السيد شوقي خطيب، رئيس لجنة المتابعة، عبر رئيس لجنة المتابعة عن رغبته في فتح باب الحوار من أجل بحث وضع المرأة الفلسطينية في مجتمعنا بشمولية، وبهدف بناء برنامج عمل مع لجنة المتابعة حول جميع القضايا التي تخص النساء الفلسطينيات وإخراج التصريح المعلن إلى حيز التنفيذ؛ كما وأكد على أهمية التأثير على قيادات مجتمعنا السياسية، الدينية، التربوية وغيرها من أجل ضمان تعاونها في دفع قضايا النساء ومنها الحد من جرائم قتل النساء وتشريعها، مما أعاد المسار لضمان تمثيل النساء في لجنة المتابعة ودمج قضاياهن في أجندة الجماهير العربية، الذي كان قد توقف بسبب الانتخابات الى التفاعل من جديد.

ومن أجل ضمان متابعة هذا المسار، قمنا بدورنا، وبناء على طلب السيد شوقي خطيب، بتعيين طاقم عمل مصغر، يمثل مجموعة العمل، ويعمل مع رئيس لجنة المتابعة على بناء برنامج عمل شامل لمعالجة قضايا النساء من مختلف النواحي، ومن جهة أخرى على التنسيق بين أعضاء المجموعة لمرحلة محددة يتم خلالها أيضاً تحضير ورقة عمل حول طبيعة المسار والعلاقة ما بين الطاقم، مجموعة العمل ولجنة المتابعة، يتم فيها، بعد فترة، تقييم عمله ووضع تصور لآليات استمرار العمل.

لقد بدأت جمعية نساء ضد العنف ومن ثم المجموعة التي تشكلت من الجمعيات والتنظيمات النسوية والحقوقية خطوة تاريخية غير مسبوقة وفرصة لأن ندمج خطابنا الحقوقى- النسوي في جدول أعمال لجنة

أثبت التاريخ، أن تمثيل النساء في دوائر اتخاذ القرار هو إحدى الخطوات المصيرية في الاعتراف الفعلي بدور ومكانة المرأة والرقى بها، ففي واقع يناضل فيه مجتمعنا، بأفراده وتنظيماته السياسية والمجتمعية، من أجل الحياة بكرامة واحترام، ومن أجل الحقوق القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكحركة نسوية من الواقع ذاته نعتبر التمثيل الفعلي للنساء وقضاياهن في دوائر اتخاذ القرار هو حق للمرأة وواجب على المجتمع، من هنا بادرت جمعية نساء ضد العنف في العام الماضي إلى دعوة الجمعيات النسوية، النسائية والحقوقية لبحث موضوع التمثيل النساء في لجنة المتابعة العليا وإدراج قضاياهن على أجندتها. حيث قامت المجموعة، كخطوة أولية، بمراجعة دستور لجنة المتابعة العليا والإطلاع على مطالب الأحزاب في مسار إعادة تنظيم اللجنة. ورأت المجموعة في اقتراح بعض الأحزاب توسيع عضوية كل حزب من عضو إلى اثنين، فرصة لاشتراط توسيع عضوية الأحزاب في لجنة المتابعة بأن يكون المندوب الثاني امرأة.

تم إحراز بعض التقدم والإنجازات منذ ذلك الحين، فأولاً أعلن رئيس لجنة المتابعة العليا، السيد شوقي خطيب، عن تأييده لاقتراح الاشتراط الذي قدمناه، كما أجريت مفاوضات مع الأحزاب والحركات السياسية جميعاً بشأن اقتراح توسيع عضوية الأحزاب في اللجنة، حيث حصلنا على موافقة كافة الأحزاب ما عدا الحركة الإسلامية - الشق الشمالي التي اعترضت على مبدأ الاشتراط ومؤكدة في الوقت ذاته عدم الاعتراض على مبدأ تمثيل النساء لكن دون الاشتراط.

من ناحية أخرى وقعت جميع الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة داخل مجتمعنا العربي على "عهد المساواة" مع جمعية نساء ضد العنف والذي من ضمن ما يتعهد فيه الموقعين: العمل على تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار. هذه المرحلة من نضال الحركة النسوية كانت مرحلة هامة كونها وضحت المواقف المعلنة من الأحزاب والحركات السياسية حول تمثيل النساء ووثقتها من خلال الاجتماعات والتوقيع العلني على عهد المساواة بحيث أصبح في يد المجموعات النسوية التزاماً من الحركات والأحزاب السياسية ينتظر التطبيق.



12

صوت النساء

كون مطالبنا قد قطعت شوطا لا بأس به إلا أن التعثر الحاصل في عملية إعادة تنظيم لجنة المتابعة ككل قد أعلق تقدمنا نحو مطالبنا ، قررنا أن نمحور عملنا في الأشهر القادمة لضمان:

- إقرار اقتراح اشتراط توسيع عضوية الأحزاب بضمن تمثيل النساء والعمل على أن يسجل ذلك ضمن المبنى الهيكلي الجديد ودستور لجنة المتابعة .
- التعاون مع لجنة المتابعة بالعمل على مستويين: أمام المجتمع ومؤسساته
- ١. تمثيل النساء في لجنة المتابعة
- ٢. بناء برامج توعوية
- ٣. الاهتمام بقضايا النساء وإدخالها في برنامج لجنة المتابعة
- دعم مطالبنا أمام مؤسسات الدولة مثل الشرطة، الخدمات الاجتماعية والجهاز القضائي.

المتابعة وبذلك نضمن بداية رفع الوعي لمكانة المرأة العربية وكون قضاياها قضايا مجتمعية تخص كافة أفراد المجتمع ومؤسساته، إلا أننا نعي تماما أنه ما زال أمامنا طريق طويل من الدراسة والتحضير لهذا المسار، الذي يتطلب، من جهة، تجند والتزام الجمعيات الشريكة في لجنة العمل، ومن جهة أخرى سيرورة رفع وعي ودعم جماهيري واسع لهذا النضال.

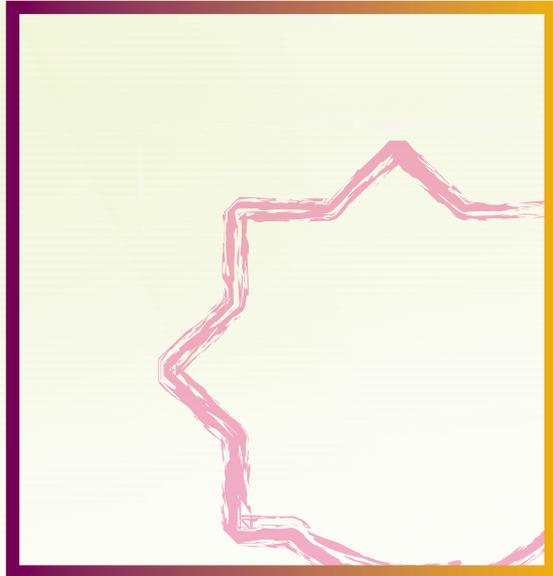
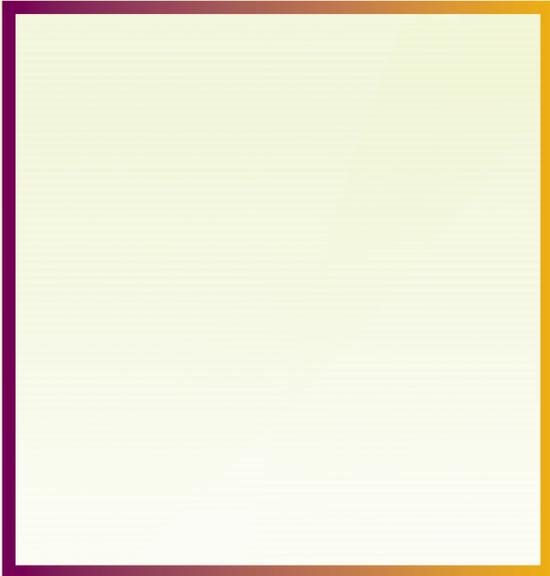
وبما أننا نرى في لجنة المتابعة هيئة سياسية تمثيلية باستطاعتها أن تؤثر على أوساط واسعة من مجتمعنا، نجد أهمية خاصة في التصريح والموقف المعلن الداعم لقضايا النساء ، ونسعى لتمثيل النساء ليس فقط الفعلي في لجنة المتابعة بل وأيضا تمثيل قضايا النساء واحتياجاتهن في برنامج عمل لجنة المتابعة والتصوير المستقبلي للجماهير العربية في إسرائيل . ولقد قررت الجمعيات النسوية أنه من أجل الوصول الى ذلك ورغم



عاش الثامن من آذار.



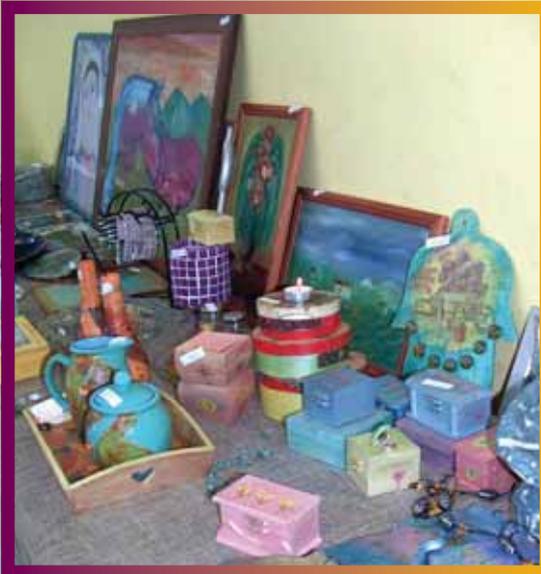
مظاهرة الحركات النسائية والنسوية ضد العنف وسياسة الإفقار والبطالة الممارسة على الأطفال والنساء - الناصرة



يوم المرأة العالمي .



مظاهرة الحركات النسائية والنسوية ضد العنف وسياسة الإفقار والبطالة الممارسة على الأطفال والنساء - الناصرة



بازار المنتجات النسائية - كفر ياسيف



بازار المنتجات النسائية - الناصرة



حروب ضد العقل يخوضها قتلة ..

والضحايا نساء وأطفال

بقلم: نهال السعداوي، مناضلة ومفكرة ماركسية مصرية

التي تضلل وتصرف الأنظار عن الأهداف الحقيقية، والخدع الذكورية التي توهم النساء بأشياء لا علاقة لها بالواقع، وتمكن الرجل من امتلاك المرأة جسداً وعقلاً، تحت اسم حمايتها من خطر الرجال الآخرين، وهو خطر وهمي خارجي للتغطية على الخطر الأشد، أي الداخلي، داخل الأسرة، مثل الخطر الوهمي الذي يخلقه الاستعمار والاحتلال الأجنبي للتغطية على الخطر الحقيقي النابع من وجوده.

دخل الجيش البريطاني إلى مصر عام ١٨٨٢ وقتل الآلاف من الشعب واحتل الأرض واستولى على الموارد وأهمها القطن المصري. فعل كل هذه الجرائم تحت اسم «الحماية»، حماية مصر من خطر آخر موهوم، مصنوع باللغة والثقافة والإعلام.

كلمة «حماية» جميلة ولها وقع إنساني. ينطق بها الرجل دائماً في علاقته بالمرأة. تحت اسم الحماية للمرأة عانت النساء في الماضي، ويعانين في الحاضر، بدرجات مختلفة في جميع البلاد، وفي كل الثقافات والأديان.

تحت اسم «الحماية» التي تغيرت لغوياً إلى كلمة «الديموقراطية» يقتل الجيش الأميركي والإسرائيلي الآلاف من النساء والأطفال، ويستخدم كلمة جديدة في القاموس العسكري، هي كلمة «تحرير المرأة»، للتنمويه على هذه الجرائم، وكغطاء للاحتلال العسكري من أجل الاستيلاء على الموارد أهمها البترول، في المنطقة التي أعيش فيها.

تفضح نساء العراق تحت الاحتلال الأميركي اليوم، كذب هذه الشعارات الجميلة مثل الديموقراطية، السلام، تحرير المرأة، التنمية، التحضر. ويعلنون أن هذه الكلمات البراقة أصبحت غطاءً كثيفاً لأبشع أنواع الحروب والفتن الطائفية.

منذ ولدت في بداية الثلاثينات من القرن العشرين وأنا أشهد الحروب في بلادنا وفي بلاد العالم، حتى هذه الحرب الدائرة اليوم على أرض لبنان، وأرض فلسطين، وأرض العراق، وأرض أفغانستان، الدماء المراقبة كل يوم والمذابح الجماعية، آخرها مذبحه قانا في لبنان بالأمس القريب.

غالبية القتلى نساء وأطفال، ومعظم القتلة رجال (وتوابعهم من النساء) من جيوش الاستعمار الجديد والقديم، التي تسعى إلى امتلاك الموارد والأرض بالقوة، كما يسعى الرجال إلى امتلاك أجساد النساء، وعقولهن بالقوة.

حرب عسكرية وحرب ضد العقل في آن واحد، على المكان وعلى الزمان، وعلى الجسد والروح، والوجدان. كانوا في طفولتي من الإنكليز، وأصبحوا اليوم متعددي الجنسية الأميركية - الإسرائيلية - البريطانية - الفرنسية وسواها.

حتى منظمة «الأمم المتحدة» أصبحت جزءاً لا يتجزأ من هذه الكتلة المعتدية على أرواح الشعوب ومواردها المادية وغير المادية، وجزءاً من الخداع بالكلمات، الذي هو أخطر الأسلحة في رأيي، لأنه يقضي على العقل والوجدان (الوعي واللاوعي)، والوعي الجماعي للشعوب، واللاوعي الجماعي أيضاً.

منذ ولدت وأنا أشهد أيضاً الحرب بين النساء والرجال، في أسرتي وقريتي ومدنيتي، وفي العائلات التي أعرفها عن قرب أو بعد، وفي البلاد الأخرى التي سافرت أو لم أسافر إليها، في الشرق والغرب، في البلاد المسيحية واليهودية والإسلامية والبوذية واللاينية. وقد لعبت الكلمات دورها في الحرب العسكرية الاقتصادية عن طريق التنمويه والخداع، تماماً مثل الخدع العسكرية



أنواع الديكتاتوريات المستترة تحت كلمة الديمقراطية، وأشد أنواع الاستغلال والنهب تحت اسم التنمية، ولتخفي جثث النساء المقتولات تحت اسم تحرير المرأة. وأصبح لدينا الكثيرات من هذه النماذج الأنثوية بيولوجياً فقط.

الناعمات البشرية بفضل الاستهلاك المتزايد لأنواع متزايدة وأكثر جودة من «الدهانات»، وعمليات التجميل الصناعية الجراحية المتطورة التي تشد البشرة بإتقان أكثر.

كوندوليزا التي تشاهد جثث النساء والأطفال (في الصحف فقط) وتعلن بصوت ناعم أن عمليات القتل لن تتوقف حتى يولد الشرق الأوسط الجديد. ثم تجلس الى البيانو لتعزف الموسيقى الرومانطيقية الحالمة. أصبحت كوندوليزا المثال الأعلى للتفوق والنجاح، والنموذج العالمي للأنثى المثالية، الفيمينيسست التي تؤمن بالمساواة بين الجنسين.

وهيلاري كلينتون التي أعلنت منذ أيام أن إسرائيل بهذه الحرب تدافع عن نفسها، وتدعم الحضارة الأمريكية، هذه الحضارة التي تقتل وتشجع القتل من أجل مزيد من الاستيلاء على أرض الغير ومواردهم!

حضارة الغابة والإرهاب المتخفية تحت اسم مكافحة الإرهاب، حضارة القنابل الذكية التي تقتل بذكاء الروبوت الحديد بلا مشاعر بشرية، حضارة تكنولوجيا الإعلام الذي يغرق العقول في معلومات مغلوبة ومقلوبة، وتكنولوجيا الحرب المتطورة التي تهدم وتقتل بمجرد

يقسم الاستعمار الأمريكي الشعب العراقي إلى شيعة وسنة وجعفرية وأكراد من أجل تفتيته إلى فرق متنافرة حتى يسهل حكمه، كما فعل الاستعمار البريطاني القديم بالشعب المصري وأشعل الفتنة بين المسلمين والأقباط واليهود وغيرهم.

هذه الكلمات الخادعة التي تشمل أيضاً حقوق الإنسان، التعددية، الهوية، الخصوصية الثقافية، قيم العائلة، الإنسانية، الأنوثة، الرجولة، الأمومة، الأبوة، الحضارة الرقي والتقدم والحداثة وما بعد الحداثة.

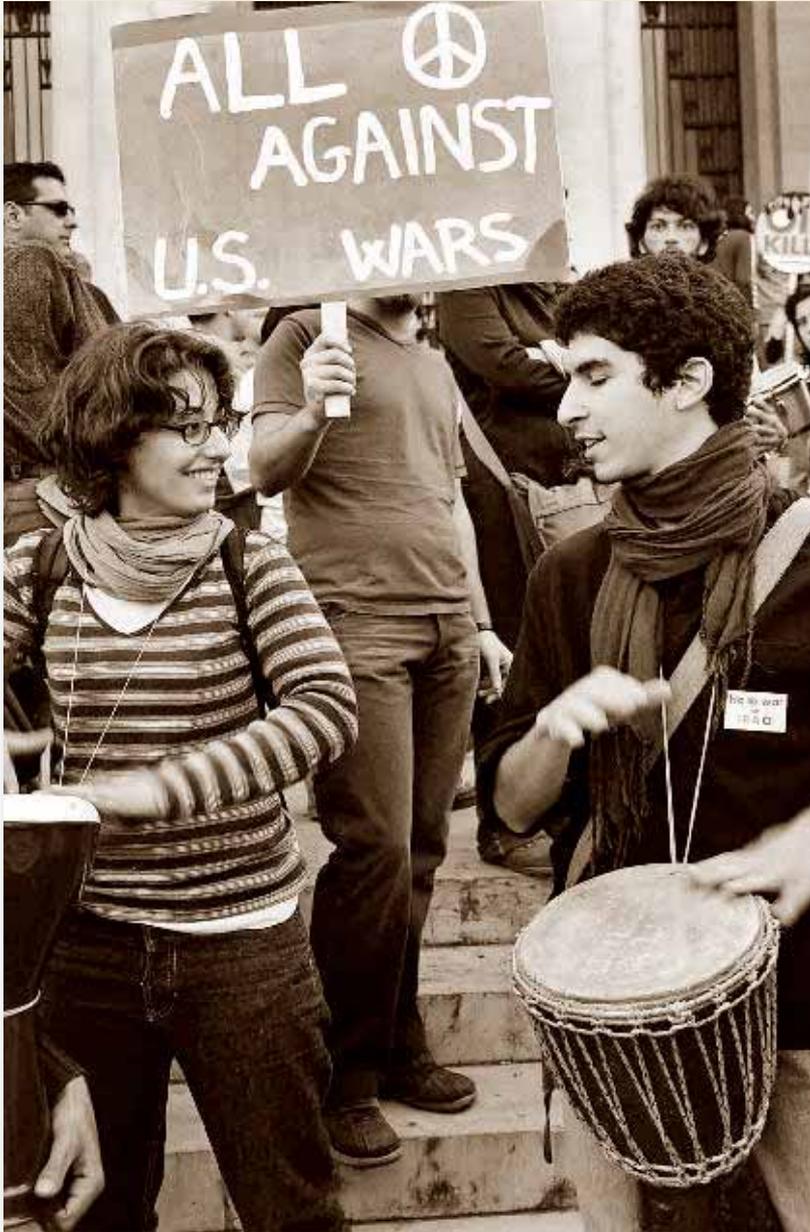
النساء

ماذا نعني بكلمة النساء؟

هل نعني التكوين البيولوجي الذي يجعل للمرأة شكل الأنثى؟

ألا يمكن أن تكون المرأة «أنثى» بيولوجياً لكنها «ذكر» من الناحية العقلية والنفسية والسياسية؟ مثلاً هؤلاء النساء من أمثال كوندوليزا رايز وزيرة الخارجية في إدارة جورج بوش الأمريكية، التي شهدت مذابح النساء والأطفال في لبنان، وابتسمت في هدوء قائلة إن هذه الدماء المراقبة هي المخاض لولادة شرق أوسط جديد!

إنها تستخدم عبارات نسائية إنسانية مثل مخاض ولادة الحياة الجديدة لتصف بها أبشع أنواع القتل، لتصف بها أخطر أنواع الحروب المستترة تحت كلمة السلام، وأقبح



الضغط على زر في آلة صماء. أصبح الإنسان في هذه الحضارة مثل الآلة لا عقل له، يتحرك بأوامر تصدر إليه من قوى لا يراها ولا يعرفها، أشبه بالقوى الغيبية في السماء، إلا أنها فوق الأرض. تزايد عدد النساء اللائي صعدن إلى أعلى المناصب السياسية والعسكرية في هذه الغابة، أصبحن رئيسات حكومات أو دول، أو وزيرات خارجية، أو وزيرات «حربيات» أو ما يسمى اليوم وزيرات «دفاع». لم تغير وزيرة الحربية شيئاً في وزارتها الا الاسم، أصبح اسمها وزارة الدفاع، كأنما الحرب التي تشنها على الآخرين هي دفاع عن النفس.

تدافع إسرائيل عن نفسها بإبادة شعوب الشرق الأوسط لتحقيق حلمها الوارد في التوراة، الأرض الموعودة الممدودة من نهر الفرات الى نهر النيل! أصبحت آية في كتاب ديني منذ ثلاثة آلاف عام هي السياسة العسكرية الاقتصادية للحضارة الأميركية الإسرائيلية. أصبح «الدين» ورقة ضمن اللعبة العسكرية الاستعمارية الجديدة، كما كان في الاستعمار القديم. دخل الدين ضمن تكنولوجيا الحرب العسكرية المتطورة بين الدول، مثلما دخل ضمن الحرب الاجتماعية المتطورة بين الجنسين.

الديموقراطية

إذا كانت النساء نصف المجتمع فهل يمكن أن تكون هناك ديموقراطية من دونهن؟

وإذا كانت نظم الحكم في العالم قائمة في جوهرها على النظام الرأسمالي (الطبقي) الأبوي فهل يمكن أن تتحقق الديموقراطية الحقيقية، التي تعني المساواة الكاملة بين المواطنين بصرف النظر عن الطبقة أو الجنس أو الدين أو اللون أو العرق أو غيرها؟ هل يمكن أن تخضع نواة المجتمع (الأسرة) للديكتاتورية ثم تكون هناك ديموقراطية في المؤسسات الاجتماعية الأخرى ومنها البرلمان أو المدرسة أو المصنع أو مكاتب العمل؟

هل يمكن أن يصبح الأب المستبد في أسرته ديموقراطياً بمجرد خروجه من بيته؟

هل يمكن أن يقوم قانون الدولة على القوة والحرب ويقوم قانون العائلة على العدل والسلام؟ في بعض الأسر المصرية (ومنهما أسرتي) أصبحت العلاقات ندية وعادلة بين الجنسين، وتساوت المسؤوليات والأعمال خارج البيت وداخله، ومنها مسؤولية الإنفاق والأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. ولم تعد هناك سلطة أبوية أو أمومية، وتغيرت مفاهيم الرجولة والأنوثة والأبوة والأمومة.

القاهرة ٢٠٠٦-٣-٨

عن موقع الحوار المتمدن



18

صوت النساء

النساء في

الحركة الطلابية،

ما بين المجتمع والمسؤولية الوطنية

تقرير: رشاحلوة

في الجامعة العبرية في القدس في سنوات السبعين، حيث شهدت بدايات الحركة الطلابية آنذاك، كناشطة في الحركة الوطنية التقدمية (أبناء البلد)،

عن الصعوبات التي واجهت النساء في الساحة الطلابية، أجابت: "الصعوبات كانت كأي صعوبة تواجهها النساء في المجتمع الفلسطيني، أسئلة مثل "لماذا تقود الحركة الطلابية امرأة؟" كانت تعترضنا دائماً، فالجامعة هي ترسبات بيئية أتت مع، وأتوا منها، الطلاب، هي صورة مصغرة عن مجتمعنا".

رشاحلوة: على أية محاور كانت تعمل طالبة في الحركة الطلابية آنذاك، وهل كان هنالك عمل على المحور النسائي؟

سلمى واكيم: "كانت طالبة عربية تعمل على عدة محاور وبالأخص الطلابية منها، كصعوبة اللغة العبرية وصعوبة التأقلم في الجو الجديد على الطالب العربي، وكلا، لم يكن هنالك عمل على المحور النسائي، لم تُعالج أمور النساء بقدر ما كانت تعالج أمور الطلاب العامة والسياسة منها تحديداً".

رشاحلوة: بالرغم من الصعوبات الأكثر التي واجهتها المرأة في سنوات السبعين على جميع الأصعدة، إلا أنها كانت تتمتع بحضور وتأثير في الحركة الطلابية أكبر من اليوم، ما هو برأيك الأمر الذي أدى إلى هذا الوضع؟

سلمى واكيم: "يسود الجو العام نوعاً من اللامبالاة الذي يؤثر بالتالي على جو الحركة الطلابية. لا يأتي الطلاب إلى الجامعة من فراغ، فخلفية الطلاب تؤثر على نشاطهم السياسي أو عدمه؛ من تربي في بيت نشيط سياسياً

رغم استمرار الموقف الضبابي حول مكانة المرأة، نتيجة تواجد المشاهد الذكورية في أغلب الأمكنة والمجالات، تحاول المرأة أن تطل من خلاله لتثبت كيانها، وتثبت بشجاعة يُشهد لها؛ فبالرغم من المتجاهلين والرافضين بالاعتراف، لها دورها في جميع المجالات، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الطلابية وغيرها، بنسبةٍ متفاوتة في كل مجال، منطقة أو جيل. فبالرغم من الصعوبات التي واجهت النساء في الحركات الطلابية في سنوات السبعين والثمانين وحتى أوائل التسعين (وهذا ما سيتناوله التقرير)، إلا أنهن كن موجودات ومؤثرات جداً. على ماذا ناضلن آنذاك؟ على أية محاور؟ سياسية؟ طلابية؟ اجتماعية؟ أم كلاهم سوياً؟ وهل تيار اللامبالاة المتزايد في الموقف من كل القضايا السياسية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها، والذي يحاصرنا الآن على صعيد شعب وحركات طلابية مقارنةً مع سنوات سابقة، ألم بها هي أيضاً؛ لتعلن النساء من على المنابر الجامعية: "أتركوني وشأني!"؟ ومن إذا سيصرخ مكانها في الساحات الطلابية؟

أسئلة ستجيب عليها نساء نشيطات، في السابق، كطالبات في الجامعات الإسرائيلية المختلفة، ونساء أخريات لا يزلن يحاولن إعادة صياغة الأمور في الصورة المطلوبة، لترسيخ الفكرة "نحن هنا".

تحدثت في البداية مع المحامية سلمى واكيم، الأصل من قرية الرامة في الجليل، من سكان قرية معليا، قرية زوجها، أم لأربع بنات وابناً واحداً. درست سلمى واكيم

اجتماعياً، فهناك احتمال أكبر لأن ينشط سياسياً في الجامعة أيضاً، والأمر لا يقتصر على الرجال لوحدهم أو النساء لوحدهن، إنما يشكل عاملاً محفزاً للثلاثين".
هنالك أسماء نسائية لا يزال صداها حولنا. لأنها أثبتت نفسها، وفرضت نفسها على المسلمات الاجتماعية، وكسرتها؛ نساء دفعن ثمناً معيناً، لكن دون أن يندمن يوماً على شيء، سوى أنه كان بمقدورهن فعل أكثر مما فعلنه.

خلود بدوي، رئيسة لجنة الطلاب العرب في جامعة حيفا سابقاً، وأول رئيسة امرأة للاتحاد القطري للطلاب العرب، تعمل الآن في جمعية "حقوق المواطنين في إسرائيل"، في المكتب الرئيسي في القدس، كباحثة ميدانية حول جدار الفصل العنصري في الضفة ومركزة لمشروع التخطيط والبناء. عن تجربتها والصعوبات التي واجهتها خلال ترؤسها للجنة الطلاب العرب والاتحاد القطري قالت: "بدأت نشاطي الطلابي كناشطة في كادر الجبهة الطلابية في جامعة حيفا، التي من خلالها اندمجت في العمل على الساحة الطلابية. تم انتخابي لعضوية لجنة الطلاب العرب عن قائمة الجبهة الطلابية وعن طريقها قررت أن أصل لمرحلة يتم فيها انتخابي كرئيسة للجنة الطلاب العرب، وبعدها لأول امرأة عربية تترأس الاتحاد القطري للطلاب العرب. لا شك بأن الحياة الطلابية، الاندماج والنشاط في الجامعات ليس بالأمر المفهوم ضمناً في الآونة الأخيرة. فالاندماج والنشاط على الساحة الطلابية بحاجة إلى وعي خاص عند الطلاب، وعي يتطلب تحمل المسؤولية على الوضع الذي يعاني منه الطلاب أنفسهم، مثل التمييز والعنصرية الموجهين ضدهم من قبل مؤسسات الجامعة. وإن تحدثنا عما مفهوم ضمناً، فوجود امرأة بمركز قيادة ليس من البديهيات أبداً في مجتمعنا. نحن اعتدنا في الأحزاب على أنه حتى النساء الناشطات، هن ناشطات في السقف الذي حدده المجتمع لهن، والشيء ينطبق على النشاطات في الجامعة أيضاً، ليس بالسهل أن تصل امرأة إلى مركز قيادة".

عن الصعوبات التي واجهتها خلال تجربتها في الحركة الطلابية، أضافت: إحدى الصعوبات أيضاً هي مواجهة العقليات التقليدية والآراء المسبقة، فيكون عمل المرأة دائماً عملاً مضاعفاً. الجانب الأول من نضالها هو العمل أمام الجهات الرسمية، مثل مؤسسات الجامعة؛ والجانب الآخر منه هو أن تثبت للمجتمع كل الوقت بأنها قادرة على هذا العمل حتى تستطيع تحطيم الآراء المسبقة عن دور النساء في القيادة. فللمرأة وظيفة مضاعفة، داخل

المجتمع وأمامه. وتضيف بدوي: "بالمقابل، تعتقد المرأة بأنها عندما تكون في القيادة ستحصل بشكل غير مباشر على دعم الطالبات الأخريات، لكن ما يحدث عندها هو أنه عليها أن تثبت للنساء أيضاً بأنها قادرة على العمل مثل الرجل وأفضل".

التطرق لدور المرأة في الحركة الطلابية لا يقتصر على "ما كان"، إنما أيضاً على دورها اليوم وفي هذه المرحلة على الساحة الطلابية. بالرغم من اختفاء لجان الطلاب العرب في أغلب الجامعات الإسرائيلية في الآونة الأخيرة (عدا جامعة تل أبيب والتي أجرت انتخابات لجنة طلاب عرب مؤخراً)، إلا أن هنالك نشاطات قليلة على صعيد كل فئة أو إطار سياسي على حدة. وخاصة في نشاطات الطوارئ (القليلة جداً بالرغم من ضرورتها). تحدثت إلى طالبتين ناشطتين في أطر سياسية مختلفة، ليخبرني عن دورهن ونضالهن في الساحة والحركة الطلابية.

يلى طه، من كفرنا، تدرس العلوم السياسية واللغة العربية في جامعة حيفا، ناشطة في التجمع الطلابي الديمقراطي.

رشا: كيف ترين دور النساء في الحركة الطلابية اليوم؟
يلى طه: "دور النساء بشكل عام مهم، المرأة هي نصف المجتمع، من هنا ينبع أهمية دورها في جميع المجالات، ومن ضمنها الحركات الطلابية، التي تشهد نشاطاً تساهم فيه الفتاة العربية بشكل واسع من خلال مشاركتها في النشاطات الطلابية في الجامعة وفي التخطيط لها السعي لإنجاحها".



خلود بدوي

رشا: "ما هي الصعوبات التي من الممكن أن تواجه المرأة من قبل الحركة الطلابية نفسها؟ ومن قبل الطلاب كممثلين عن المجتمع؟
يلى طه: "في البداية، من ناحية الحركة الطلابية نفسها، نحن قد تعدينا مرحلة أن تكون هنالك صعوبات للمرأة. أنا أتحدث عن نفسي وعن الحركة الطلابية التي أشترك فيها (التجمع الطلابي الديمقراطي) والتي أكثر من نصف كوادرها من النساء، فـ ٦٠٪ من المنتسبات للتجمع الطلابي هن من النساء؛ كما أعتقد أنه في جميع الحركات الطلابية في الجامعة نلمس لدور المرأة ونشاطها، حتى في ترشيحها في القوائم الانتخابية في أماكن مضمونة. ممكن أن ينظر المجتمع على أن نشاط المرأة في الجامعة يقتصر على تعليمها فقط، ولكنني أعتقد أن المجتمع تعدى هذه المرحلة".
رشا: ما هي، باعتمادك، المحاور التي يجب أن تعمل عليها الطالبة في الحركة الطلابية في هذه المرحلة؟



يلى طه: "المحور الأساسي هو المشاركة في النضال على تطوير نفسها كطالبة داخل الحرم الجامعي. بالمقابل، النضال لا يقتصر على المرأة، إنما يجب أن نعمل جميعنا كطلاب وطالبات على تثقيف الطلاب وخاصة النساء، لأنهن هن من سببني المجتمع عملياً، وأكبر نضال ممكن أن نشترك فيه هو تثقيفنا كفتيات حتى نواجه من حولنا".

هنا محاميد، من أم الفحم، تدرس اللغة العربية والإعلام في الجامعة العبرية في القدس، وناشطة في الجبهة الطلابية. عن دور النساء في الحركة الطلابية اليوم، قالت: "أولاً، أرى أن الحركات الطلابية في الجامعات ككل هي ضعيفة جداً على مستوى العمل والقدرات مقارنة مع الحركات الطلابية في سنوات السبعين حتى التسعين. على نفس هذه الروح، وضع النساء في الحركات الطلابية، عندما تكون حركة طلابية قوية ينعكس هذا على النساء ودورهن في الحركة".

في الحركات الطلابية أن يطرحن أنفسهن كقادات على قيادة العمل الطلابي الحزبي، فليس من المفروض على الطالبة الناشطة في الساحة الطلابية أن تكتفي بتوزيع نشرة فقط، بل أن تبادر في أن تكون في مقدمة العمل، التخطيط له وقيادته".

لا شك أن للمرأة العربية الفلسطينية دوراً في كل مكان، وخاصة في الساحات الطلابية في جميع الجامعات والكليات في هذه الأيام. الشيء نسبي، وعلى هذا الأمر لن نختلف. لقد أثبتت النساء المذكورات في تقريرتي (وغيرهن) بأننا نستطيع دمج نضالنا ما بين المطالبة بحقوقنا وبالمقابل النضال من أجل جميع القضايا التي يناضل من أجلها شعبنا على هذه الأرض. وبأن نضال المرأة لا يتمركز على محور أو اثنين. إنما هي جديرة بالمحاربة في جميع الأصعدة. وبشكل خاص في الحياة الطلابية، هذه المرحلة المسماة بلغة علم الاجتماع "مرحلة العبور" من حالة اجتماعية إلى أخرى.

هذه الأيام حرجة، وكما ذكرت في مقدمة هذا التقرير، أن غطاء اللامبالاة المرفرف فوقنا، يستمر بالنزول أكثر، محولاً تغطيتنا كلياً. لا أعتقد أن هنالك مرحلة أهم من هذه الفترة لإعادة النشاط الطلابي داخل الجامعات، وللطالبات يجب أن يكون لهن دوراً بهذا، كما كان في السنوات السابقة. وهن بلا شك جديرات بذلك، وأكثر.

رشا: مقارنة مع السنوات الماضية ودور المرأة في الحركة الطلابية آنذاك، كما ذكرت، لماذا نفتقد إلى هذه الحالة بهذه المرحلة؟

هنا محاميد: "كان ملاحظ الدور الكبير للقيادة النسائية ما بين الأعوام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٠، وقمة هذا التحرك هو بوجود امرأة في موقع رئاسة لجنة الطلاب العرب في جامعة حيفا والاتحاد القطري للطلاب العرب؛ هذا يدل على أن وجود النساء قوي وله تأثير كبير. حتى لو لم تكن النساء في مراكز قيادة، فهن دائماً نشطات في كل الفعاليات داخل الجامعة، وهذا ينطبق على ناشطات الفئات السياسية المختلفة داخل الحرم الجامعي. مثلاً حركة أبناء البلد في القدس الناشطات هن نساء، وأيضاً كذلك في الجبهة الطلابية، مع أنه لم تكن حتى الآن سكرتيرة كادر امرأة".

رشا: لماذا عندما تعمل المرأة وتبقى في إطار "مشاركتها" في النشاطات، فيكون الشيء مقبولاً، وعندما تحاول أن تصل إلى المراكز القيادية عندها يُرفض الأمر؟

هنا محاميد: "عملياً ما يحدث في قلب الجامعات هو انعكاس لوضع ومكانة المرأة في المجتمع؛ فدور المرأة في الحركات السياسية، حتى إن كانت تقدمية، هو انعكاس للوظائف التقليدية لها في المجتمع، وكذلك الأمر في الحركة الطلابية. المعالجة هي اجتماعية- سياسية داخل الأحزاب نفسها وعلى المستوى الاجتماعي؛ واجب النساء

حكمت المحكمة:

لا صوت يعلو فوق مصلحة الطفل !

بقلم: نسرين عليمي كبهاء، مكرزة لجنة العمل على المساواة في قضايا الأحوال الشخصية

ينص قانون الأهلية القانونية والوصاية على أنه في حال انفصال الزوجين أو طلاقهما، يحق لهما التوصل إلى اتفاق بشأن حضانة أطفالهما. وفي حال عدم توصل الطرفين إلى اتفاق، تقتضى فرضية الجيل المبكر بحضانة الأم لأطفالها الذين لم يبلغوا سن السادسة مراعاةً لمصلحتهم. الخلفية التي نشأت على أساسها هذه الفرضية هو أن الأمهات كن المسؤولات، بشكل تقليدي، عن تربية الأطفال وتوفير الظروف المناسبة لنموهم وتطورهم. من ناحية أخرى تكفل فرضية الجيل المبكر التواصل ما بين الأب والأطفال وتبقي المجال أمام الأب مفتوحاً لمشاهدة أطفاله والحفاظ على علاقته اليومية معهم، وفقاً للاتفاق الذي توصل إليه الطرفان، أو وفقاً لقرار المحكمة بشأن مشاهدة الطفل.

أما بعد سن السادسة فينطلق الطرفان، أي الأم والأب، من نقطة متساوية بالنسبة لحقهم بضم الطفل. ويحق للأب المطالبة بضم الطفل إليه، وعندها على المحكمة أن تقر هوية الحاضن/ة بناءً على مبدأ مصلحة الطفل والذي من الممكن أن يستدل عليه من التقارير المهنية لمأموري الشؤون الذين يكلفون بفحص بدائل الحضانة الممكنة ومدى ملائمتها لاحتياجات الأطفال. لكن، وفي حقيقة الأمر، من خلال متابعة ملفات الحضانة في أروقة المحاكم نستقرأ تحفظاً من فصل الطفل عن أمه بعد تخليه سن السادسة، وذلك حفاظاً على "التواصل" بينهما وتفادياً للضرر الذي من الممكن أن يلحق بالطفل إذا ما فصل عن أمه التي عملت على تربيته ورعايته خلال السنوات الستة السابقة، وعن البيئة التي اعتاد عليها. لهذا، تقضي المحكمة بنقل حضانة الطفل إلى الأب في حالات يتضح فيها عدم قدرة الأم أو كفاءتها للحفاظ على مصالحه وتربيته، ولا تكتفي المحكمة بادعاءات تدل على أن بديل الحضانة الآخر أفضل من الذي يعيشه الطفل؛ فنقطة الانطلاق في هذه الحالات تراعي ضرورة وجود استقرار في حياة الطفل والذي يعد ضرورياً لسلامة نموه وتطوره.

بالمقابل، وفقاً للفرضية الشرعية تنتهي حاجة الطفل

ناقشت المحكمة العليا الشهر الأخير التماساً قدمته لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية باسم أم جردتها المحكمة الشرعية والمحكمة الشرعية للإستئناف من حضانة أطفالها الثلاثة، تبلغ كبراهم العاشرة وأصغرهم السابعة من العمر. وكانت المحكمة الشرعية قد استندت في قرارها إلى الفرضية الشرعية التي تقضي انتقال حضانة الطفل ما فوق سن ٧ سنوات وطفلة فوق ٩ سنوات إلى حضانة أبيهم، من باب انتهاء حاجتهم إلى النساء.

وكان قرار المحكمة الشرعية قد اتخذ من دون أية اعتبارات واقعية لأوضاع الأطفال، بالإضافة إلى تجاهل التقارير المهنية التي أكدت على ضرورة بقاء الأطفال في حضانة الأم، بما يتناقض مع مبدأ "مصلحة الطفل" الذي يُعتمد عليه، بموجب القانون الإسرائيلي، كمبدأ أساسي للفصل في قضايا حضانة الأطفال.

وقد أدعينا في الالتماس بأن نقل حضانة الأطفال إلى الأب بمجرد وصولهم إلى سن معينة دون فحص مصلحتهم، فيه خرق للاستقرار في حياة الأطفال لفصلهم عن الأم التي كانت حتى ذلك الوقت الشخصية الأساسية في حياتهم، إضافةً إلى فصلهم عن البيئة التي اعتادوا عليها، وفرض واقع جديد لم يألفوه. كل ذلك دون أن تتكلف المحكمة بفحص ضرورة هذه النقلة في حياة الأطفال، وتجاهل تام لتقارير الأطراف المهنية التي رافقت العائلة على مدار سنوات عدة.

وفي قرارها، أبطلت المحكمة العليا قرار المحكمة الشرعية والمحكمة الشرعية للاستئناف لعدم تطبيقه لقانون الأهلية القانونية والوصاية وقانون مساواة المرأة في الحقوق. ويعتبر قرار المحكمة العليا سابقة قانونية لا من حيث تأكيده على حيولة هذان القانونان على المحكمة الشرعية ووجوب تطبيقهما في قضايا الحضانة، بل من حيث تصريح العليا بعدم جواز الاستناد إلى أية فرضية كانت عند البت في قضايا الحضانة. كما وشدد على أن تطبيق الفرضية الشرعية بانتقال حضانة الأطفال إلى الأب بشكل فوري دون فحص مصلحتهم، يعد خرقاً للقانون.

إلى النساء بوصولهن سن السابعة، وبوصول الفتاة سن التاسعة (المادة ٣٨٠ من كتاب الأحكام الشرعية لمحمد قاردي باشا) أي عند انتهاء حاجتهم لمن يتكفل بتغذيتهم، والعناية بصحتهم وباقي احتياجاتهم الجسدية. لكن، خلافاً لقانون الأهلية القانونية والوصاية، تنتهي فرضية وتبدأ أخرى. أي أن بعد هذه المرحلة تبدأ حاجة الأطفال إلى حضانة الرجال بمميزاتها الخاصة مثل إكساب الطفل الصفات الذكورية والقدرة على الحزم وغرس القيم الأخلاقية لدى الطفلة. أما في حالة مطالبة الأم بحضانة أطفالها لدى بلوغهم هذه المرحلة عليها أن تثبت ضياع مصلحة الأطفال بحضانة أبيهم أو وجود خطر فادح قد يلحق بهم، ولن تنتفع بإثبات أن البيئة التي من الممكن أن توفرها هي للأطفال أفضل من تلك التي سيوفرها الأب. أي أن على الأم أن تقيم الدليل بما يتعلق بسوء حال الأطفال بحضانة أبيهم، وفي حال لم تنجح بإقامة الدليل، تخسر حضانة أطفالها بشكل فوري.

إن هذه الفرضية وما تنطوي عليه من تقسيم نمطي للأدوار في العائلة، بحيث تنحصر أهمية الأم في تلبية احتياجات الأطفال الجسدية، ويرصد، بموجبها، للأب الدور المعنوي لصياغة المبادئ، المفاهيم والقيم التي على أسسها سينشأ الأطفال، كانت لب النقاش في محكمة العدل العليا. تلك هي الفرضية التي من الممكن أن تفصل نساء عن أطفالهن دون أن تمنع المحكمة النظر إلى حيثيات هذه العائلة، ودون مراعاة مصلحة الأطفال. وفي حالة الأم

التي يجري الحديث عنها، حتى بتجاهل صارخ لتقارير الأطراف المهنية التي أكدت على الدور الإيجابي الذي تقوم به الأم في حياة أطفالها، وعن ارتباط الأطفال بها وبرغبتهم الواضحة في حضانتها.

هذه الفرضية الشرعية، كما ذكر آنفاً، تتناقض مع القوانين المدنية التي تنص بشكل واضح على أن المبدأ الوحيد الذي على المحكمة، سواء دينية أم مدنية، أن تطبقه في قضايا الحضانة هو مبدأ "مصلحة الطفل". كما وأن قانون مساواة المرأة في الحقوق يفرض على المحاكم، بما فيها المحاكم الدينية، انتهاج المساواة بين الجنسين في تطبيقها لقوانين الحضانة والوصاية. وعلى هذا الأساس قررت محكمة العدل العليا إبطال

قرارات المحكمة الشرعية.

الانتقادات التي تدعي بأن إبطال قرارات المحكمة الشرعية يعد تدخلاً وخرقاً لاستقلالية المحاكم الشرعية، تتجاهل بأن المحاكم الشرعية هي جزء من جهاز القضاء الإسرائيلي، ويحق للمحكمة العليا إلغاء القرارات التي تتخذ خلافاً للقوانين المدنية شأنها تماماً كشأن محاكم شؤون العائلة المدنية. من المؤكد أن مثل هذه الانتقادات لم تكن لتوجه لو أن موضوع النقاش كان أحد القوانين المدنية الأخرى كقانون العقود، أو غيره من قوانين المعاملات الأخرى.

ومن خلال البحث استخلصت لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية أن الكثير من الدول الإسلامية قد توصلت إلى ضرورة خضوع الفرضية الشرعية إلى بعض التعديلات لكي تتلاءم مع مبدأ مصلحة الطفل، أو حتى إبطالها تماماً مثل تونس، تركيا، الكاميرون وغيرها من الدول. حري بنا أن نتعامل مع العصر بمعطياته والتوفيق بينها وبين المعطيات الدينية بصورة تحول بيننا وبين الجمود الفكري الذي غالباً ما يأتي بأكله لتعميق مرارة واقع النساء في المجتمع.

غني عن الذكر أن قصة هذه المرأة ليست المثال الوحيد على عدم تطبيق المحاكم الشرعية للقوانين المدنية الموجهة لها. بل على العكس تماماً، هو بمثابة نهج يحجب عن النساء حق الاستفادة من القوانين التي تمثل مصالحهن. إن هذا التجاهل الصارخ للقانون يخلق بشكل واضح واقعاً مميزاً، تستطيع بموجبه النساء المثقفات والمقتدرات اقتصادياً أن يناضلن ضد مثل هذه القرارات، أما النساء الرازحات تحت الأمية القانونية واللواتي لم يسعفهن الحظ بأن يتواصلن مع مؤسسات حقوق الإنسان يرضخن للاستسلام لما لا يعين بأنه غبن بحقهن. بالإضافة إلى أن عدم نشر قرارات المحاكم الشرعية يغذي هذا الوضع ويزيده ضراوة، لعدم رضوخ هذه القرارات لأي دراسة تحليلية أو نقد قانوني.

تكمن أهمية هذه النضالات بإشاعتها لوعي اجتماعي بديل يقر بحقوق المرأة داخل المجتمع والأسرة، ويحد من ممارسة المؤسسات القضائية والمجتمعية المنتهكة لحقوقها.

الانتقادات التي تدعي بأن إبطال

قرارات المحكمة الشرعية يعد تدخلاً

وخرقاً لاستقلالية المحاكم الشرعية،

تتجاهل بأن المحاكم الشرعية هي

جزء من جهاز القضاء الإسرائيلي،

ويحق للمحكمة العليا إلغاء القرارات

التي تتخذ خلافاً للقوانين المدنية

شأنها تماماً كشأن محاكم شؤون

العائلة المدنية

من تهديد إلى تحد

بقلم: فداء طبعوني - أبه دبي، مركزة مشروع رفع الوعي / جمعية نساء ضد العنف

ومُهدّات للهدوء المفترض في المدرسة، حيث اعتقدوا بأننا نفتح أعين الطلاب والطالبات على مواضيع يحظر أن يعلموا بها، فكل ما يتعلق بكلمة "جنس" هو محظور. إلى جانب معارضة المدراء كانت هناك معارضة الأهالي، فالمدارس التي لم تشأ خوض معركة مع الأهالي، استخدموا حقيقة عدم وجود أي تعليمات من وزارة التربية والتعليم تملّي بدمج مشروعنا في مدرستهم كعذرٍ لرفضهم دخولنا إلى مدارسهم ولكونهم غير راغبين بخوض مواجهة مع المجتمع.

على ضوء الصعوبات المذكورة أعلاه، قمنا بتطوير برنامج خاص وشمولي، يتميز بتوجهه لثلاث مجموعات هدف، الأهل، المعلمين والطلاب، بهدف إعطاء الشرعية للمشروع والموضوع، ولتخفيف القلق والخوف الناتج من الحديث عن موضوع حساس كالاغتداء الجنسي. التغيير المجتمعي المتعلق بالقبول الاجتماعي لفكرة المشروع هو نتاج عمل واسع ومُؤسّس مُدمج بفكر ورؤيا نسويين. ولهذا، نشهد اليوم ارتفاعاً في عدد التوجهات من المدارس للتعاون والعمل المشترك.

إن ارتفاع عدد التوجهات لمركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي سنوياً، يحزن من ناحية ولكنه يضيء الأمل في عملنا من ناحية أخرى، إذ أنه يعني أننا نشهد، في المجتمع العربي، تغييرات جديدة على المستوى الفردي والمجتمعي في تناول موضوع الاغتداء الجنسي، حيث تصلنا العديد من التوجهات بعد إجراء ورشات عمل في المدارس ومع مجموعات النساء المختلفة.

تطور ملفت للانتباه في العامين الأخيرين هو نجاحنا في دمج موجهي مجموعات رجال في العمل مع الجيل الشاب، والذين يشكلون مثلاً جديداً يقتضى به، وبيروون توجهنا/خطابنا بأن مكافحة العنف هو نضال مجتمعي

على الرغم من الوضعية الصعبة والتمييز اللاحق بالمرأة العربية داخل المجتمع العربي وخارجه، ألا أنه بالإمكان ملاحظة بعض التغييرات الاجتماعية التي تنعكس في حصول عدد متزايد من النساء العربيات على ألقاب أكاديمية وانخراطهن في سوق العمل، واتساع القاعدة المجتمعية للجمعيات النسائية والنسوية المختلفة. العنف الجنسي هو ظاهرة اجتماعية أساسها انعدام المساواة بين الجنسين، لذا يرتكز مشروع رفع الوعي على التربية للمساواة والاحترام المتبادل بين الجنسين، ورفع الوعي لقضية الاعتداء الجنسي. لا تلقى هذه المواضيع الترحيب من قبل المجتمع العربي، لكن هنالك أصوات تعلو في الآونة الأخيرة، إن كانت من قبل مؤسسات تربوية أم خدماتية اجتماعية، طالبة يد عون من الجمعيات النسوية للعمل سوية من أجل تغيير مجتمعي.

في السابق، اعتبر الحديث عن موضوع حساس ومؤلم كهذا تهديداً. أذكر الصعوبات التي مرت بها في بداية طريقي كموجهة مجموعات ومركزة لمشروع رفع الوعي في جمعية نساء ضد العنف، الرفض والإنكار لكل ما يتعلق بقضية الاعتداء الجنسي. مثلاً، رفض أحد مدراء المدارس مناقشة برنامج رفع الوعي لكون الموضوع حساس، لكن بعد ثلاث أعوام، وعندما عاودنا الاتصال بنفس المدرسة قوبل البرنامج بالترحاب، فكما يبدو هنالك صعوبة في التفريق بين التربية الجنسية ورفع الوعي لموضوع الاعتداء الجنسي.

شكك قسم من مدراء المدارس الذين توجهنا إليهم بضمون البرنامج؛ فبعضهم لم يع الفرق بين تربية جنسية وبين اعتداء جنسي، وتمت معاملتنا كمنتهكات

لا تزال ضحايا الاعتداءات الجنسية تُعاملن كمذنبات، على الأقل جزئياً، في ما حل بهن، يعانين من الإذلال والنكران، ويُتهمن بالمس بشرف العائلة، ذي القيمة المحورية في المجتمع العربي، فحتى الاعتداءات الجنسية داخل العائلة يُنظر إليها كعامل بإمكانه حل الرباط العائلي وتفكيكه. المقدرة على الاحتمال والتفهم لدى المجتمع العربي لهؤلاء الفتيات تكاد لا تكون موجودة، بسبب التعتيم والصمت عن الموضوع. فقد احتاج طاقم البحث، المؤلف بأكمله من نساء، لسبل غير اعتيادية من أجل الدخول للمدارس وإجراء البحث، وكل هذا ليكتشف أنه من أجل أن تستطيع الفتيات الإجابة على الأسئلة، عليهن أولاً تعلّم مصطلحات أساسية في الموضوع. لقد استفدنا جداً، في نساء ضد العنف، من البحث ونتائجه في العمل على تطوير وخلق آليات للعمل على موضوع الاعتداءات الجنسية.

ختاماً، أود التأكيد على أهمية العمل المربوط بالواقع ويهدف للتغيير المجتمعي وحتى لثورة فيما يخص الاعتداءات الجنسية ومكانة النساء بشكل عام، لكنه، في ذات الوقت، يحافظ على العلاقة مع الأجهزة المختلفة بأكبر قدر وبأعلى درجة من التعاون.

شامل للنساء والرجال معاً. يشكل مشروع رفع الوعي ومركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية عنواناً مهنياً للعديد من القضايا التي تخص الاعتداءات الجنسية، ليس فقط للجيل الشاب - فتيان وفتيات- إنما للمهنيين ولأهالي أيضاً. توجهات عديدة لأهالي قلقين من ظواهر معينة في تصرفات أطفالهم، طالبين أجوبة لأسئلة تتعلق بالاعتداءات الجنسية.

في بحث أجرته د. نادرة شلهوب-كيفوركين من قسم الحقوق وعلم الإجرام في الجامعة العبرية، بالتعاون مع مركز المساعدة، تبين أن ١٣٪ من ال- ٦٢٨ طالبة عربية في أجيال ١٦-١٤ اللواتي اشتركن في البحث، كن ضحية لاعتداء جنسي وسفاح قربي. كانت المشاركات طالبات مدرسة، تقريباً جميعهن من سكان المدن ومن أوضاع اقتصادية متوسطة.

لقد اعتمد البحث منهجية متفاعلة، فجمعت المعطيات خلال ورشات عمل مع الطالبات في مدارس مختلفة في شمال البلاد، حيث هدفت ورشات العمل تحديد ما يُعدّ عنفاً أو تحرشاً جنسي، وتعريفهن بالخدمات القائمة في الحقل.



<http://www.wavo.org>



25

صوت النساء

عهد المساواة بين جمعية نساء ضد العنف والأحزاب والحركات السياسية

حق المرأة في العمل، في الحياة بدون عنف، والحق في المشاركة في صنع القرار



رجا إغبارية

الأمين العام لحركة أبناء البلد



ناهدة شحادة

رئيسة جمعية نساء ضد العنف

متابعة لما بدأناه في مشروع "حقوق المرأة"، وكجزء من اختتام المشروع، تم التوقيع على "عهد المساواة" بين جمعية نساء ضد العنف وحركات وأحزاب سياسية متبنين بتوقيعهم مبادئ العهد والتي تقضي الالتزام بالعمل على رفع مكانة المرأة وضمان حقها في العمل، الحياة بدون عنف والمشاركة في صنع القرار.

أحد أهداف جمعية نساء ضد العنف في التخطيط السنوي حتى العام ٢٠٠٨ هو الإعلان عن "يوم المرأة العربية"، حيث يتم فيه عقد يوم دراسي سنويا حول مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل متتبعين بذلك الجهود المبذولة في الحقل بما يشمل عمل الجمعيات، الأحزاب، والعمل أمام مؤسسات الدولة، والتطور الحاصل على وضعيتها ومكانتها.

وكما أتى في نص عهد المساواة "حتى لا يصبح هذا الميثاق ورقة أخرى، وحبرا على ورق" سنتابع في جمعية نساء ضد العنف تطبيق هذا الميثاق مع الجهات الموقعة ومراجعة الخطوات التي تم القيام بها من أجل تطبيق أهدافه.



سلمان أبو أحمد

الحركة الإسلامية الشق الجنوبي



عودة بشارت

سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة



دياب أبو نصر

الحركة العربية للتغيير



إصدارات.. إصدارات.. إصدارات..

الأصدقاء والصدقات، الزميلات والزملاء؛
يسرنا أن نضع بين أيديكم آخر إصدارات مشاريع جمعية نساء ضد العنف

❖ مشاهد منسية



يعرض فيلم "مشاهد منسية" مشاهداً من الحياة اليومية لعدد من النساء اللواتي تجسدن بطرق متعددة جزءاً من واقع المرأة الفلسطينية في مختلف مناطق البلاد. هذه مشاهد تمر يومياً أمام أعيننا مر الكرام دون أن تلفت انتباهنا أو تستدعي منا هاجس التساؤل، وبهذا تحول معاناة أناس يعيشون داخلنا إلى حالة طبيعية، روضتها ضوابط المجتمع والدولة، حالة تتكون من مشاهد يومية ننسأها أو نناسأها وننتقل إلى المشهد التالي.

من خلال عرضنا لفيلم "مشاهد منسية" نصبو إلى حث كل منا على الوقوف أمام كل المشاهد المنسية التي نمر عنها يومياً، ومراجعة موقفنا وتصرفاتنا حيالها، لعل هذا يولد فينا القناعة بضرورة العمل على تطوير وترسيخ أنماط تفكير وسلوك تنصف المرأة وترى في قمعها وتعنيفها والتمييز ضدها جريمة اجتماعية، وقانونية وأخلاقية، وما ينسحب عن هذه القناعة من رفض لقامعي المرأة ومنفذي الاعتداءات عليها، لكي يتسنى تحقيق المرأة لذاتها ولكي تكتمل تنمية المجتمع ونهوضه.

إخراج: تغريد مشيعل

تصوير ومونتاج: رامي قزموز

منتج منفذ: نزار يونس

تنفيذ الإنتاج: شركة استوديوهات الأرز

إنتاج: جمعية نساء ضد العنف

تم إنتاج الفيلم "مشاهد منسية" وعرضه بدعم من
الاتحاد الأوروبي
(٣٠٠ ش.ج.)

❖ "مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل"



وهو بحث شامل أجرته جمعية نساء ضد العنف ضمن مشروع "حقوق المرأة" مع بداية عام ٢٠٠٥، حول مواقف وآراء المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل من قضايا المرأة.

نأمل أن نكون قد ساهمنا من خلال هذا البحث الشامل في استقرار المواقف الحقيقية،

تسجيلها وتحليلها، لتصبح مرجعية في فهم الواقع واستثمار هذه المعلومات وتكريسها لتطوير خطط مستقبلية وبرامج عملية تساعدنا على جدولة أولوياتنا ومحورة نشاطاتنا بحيث تمكننا من الوصول إلى التغيير المجتمعي الذي نصبو إليه. كما نأمل أن يساهم كتاب البحث في برامجكم المهنية المستقبلية.

كتاب البحث متوفر باللغات العربية، العبرية والإنجليزية
(٣٥ ش.ج.)



بيننا داخل المجتمع بشكل عام؛ حيث نجدها في مختلف القرى والمدن العربية، من شمال البلاد وحتى جنوبها. إننا نسعى، من خلال تقديم هذه النشرة، لفحص الجوانب الاجتماعية، القانونية، الدينية والنفسية المترتبة على تعدد الزوجات، وفحص أثره في أفراد العائلة، من النساء والأطفال الذين يعيشون في كنفها، وكذلك أثره في المجتمع ككل. آملين- من خلال ذلك- أن ننجح في تسليط الضوء على مخاطر هذه المشكلة الاجتماعية وزيادة الوعي لما يترتب عليها من انعكاسات على مكانة المرأة وعلى مبنى العائلة والمجتمع.

❖ النساء والعمل- بحث

هدف مشروع " النساء والعمل " إلى تسليط الضوء على وضع النساء العاملات والتميز الذي يواجهنه، ومحاولة التعمق في الأسباب والمعيقات المجتمعية التي تحد من تطوير النساء العربيات في مجال العمل، من خلال إجراء بحث يهدف إلى الكشف عن العوائق الاقتصادية والمهنية التي تحد من تطور المرأة الفلسطينية كمستقلة، أو الحصول على فرص عمل في مجال العمل الإسرائيلي؛ وعملية مسح للجهود الموجودة لمحاولة رفع مكانة المرأة العاطلة عن العمل.

(25 ش.ج.)

❖ الثقافة، الأقلية القومية والدولة:

العمل ضد جرائم "شرف العائلة" داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

يتم في هذه المقالة عرض الأساليب التي استخدمتها الناشطات النسويات لتحدي التابو المفروض على "جرائم الشرف"، والاستراتيجيات التي تبنيها لمعالجة القضية ضمن واقعنا الاجتماعي السياسي الخاص. كما تعين هذه المقالة كيفية تعامل المجتمع الفلسطيني، لا سيما القيادة السياسية، الاجتماعية والدينية مع "جرائم الشرف"؛ كيفية تعامل الشرطة مع حالات النساء الفلسطينيات المعرضة حياتهن للخطر؛ كيفية تعامل الجهاز القانوني، بما في ذلك الادعاء العام والنظام القضائي، مع حالات قتل النساء و "جرائم الشرف"؛ طبيعة "جرائم الشرف" وكيفية تأثيرها لدى المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، بما في ذلك معاناة بروفيل مرتكبي هذه الجرائم؛ وتأثير نشاط المجموعات النسائية ومجموعات حقوق الإنسان، خلال العقد الماضي، على منع وقوع مثل هذه الجرائم.

(٢٥ ش.ج.)

من إصدارات لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية

❖ ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل- أبعاد قانونية واجتماعية

تزايد في السنوات الأخيرة حالات تعدد الزوجات داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل بصورة لم يعهدها هذا المجتمع في العقدين السابقين. ورغم عدم توفر الإحصاءات حول هذه الظاهرة، كونها تمارس مجتمعيًا من دون أن تثبت حالات الزواج هذه قانونيًا، نلاحظ - من خلال نشاطات المؤسسات النسوية والحقوقية- انتشارها

لطلب نسخة من الكتب أو الفيلم المذكورين نرجو إرسال التفاصيل التالية في البريد على عنوان:

- الاسم
- العنوان
- هاتف
- بريد إلكتروني
- عدد الكتب
- اللغة
- المبلغ الكلي المرفق ش.ج
- أو حوالة بنكية رقم، اسم البنك، تاريخ الدفع

(الأسعار تشمل تكاليف الإرسال بالبريد)



جمعية نساء ضد العنف

ص.ب ١٣٢

الناصره ١٦٠٠٠

هاتف: ٠٤-٦٤٦٢١٣٨ فاكس ٠٤-٦٥٥٣٧٨١

أو على البريد الإلكتروني info@wavo.org



29

صوت النساء

آخر الأخبار.. آخر الأخبار.. آخر الأخبار..

دورة تدريبية جديدة

افتتح مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي الدورة التدريبية السنوية للتطوع، حيث تمتد الدورة بجزأيتها على مدار خمسة أشهر. يتم، في الجزء الأول من الدورة، العمل مع المشتركات على ماهية الأفكار النمطية والأفكار المسبقة الذاتية والعامية، وضرورة فهمها وتشخيصها في إطار مجتمعنا. كذلك، تتطرق ورشات العمل لمفهوم مكانة المرأة، حقوقها، ودورها الاجتماعي من منطلقات الفكر النسوي. يعمل الجزء الثاني من الدورة، على مفهوم العنف ضد النساء بأشكاله، الاعتداءات الجنسية والجسدية، وإكساب مهارات وآليات في التعامل مع التوجهات لمركز المساعدة.

لأخصائيين نفسيين متطوعين، وقمن بتفعيل عشرات الأطفال من كافة الأجيال الذين حضروا مع أمهاتهم في ورشات عمل بالرسم والدهان والتلوين، والألعاب في برك السباحة. قامت الأخصائية النفسية إيناس لتحمي بتقديم محاضرة حول طرق التعامل مع الأزمات، مفهوم الأزمة والوضع الذي مررنا به كجماهير عربية وخاصة كنساء عربيات، كما وأكدت على شرعية ردود الفعل المختلفة في الأزمة النفسية، كحمية النفس، الخوف والبكاء والشعور بعدم المقدرة على تغيير الوضع القائم، كما أعطت توجيهات التي قد تساعد النساء للتخفيف من حدة الأزمة.

"مبادرة"

خلال فترة الحرب على لبنان قامت مجموعة من الجمعيات الأهلية بالتعاون مع لجنة رؤساء السلطات المحلية بإقامة ائتلاف "مبادرة- الائتلاف من أجل تدعيم المجتمع العربي بعد الحرب" حيث أقيم طاقم مصغر يعمل على التنسيق ما بين اللجنة القطرية ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي ومنتدى مدراء أقسام الرفاه الاجتماعي وجمعيات العمل الأهلي كجمعية نساء ضد العنف، شتيل، مركز الطفولة، مساواة، سيكوي، رابطة السيكولوجيين العرب، صوت العامل ومركز التخطيط البديل. قام الائتلاف بعدة فعاليات وقت الحرب من ضمنها التحضير لافتتاح السنة الدراسية والعمل على المرافعة أمام الحكومة والوزارات المختلفة لضمان الدعم والمساعدة والميزانيات للمجتمع العربي بعد الحرب. أوكل الائتلاف إلى جمعية نساء ضد العنف تنسيق التحضيرات لبناء مركز طوارئ يخدم الجماهير العربية ومُلائم لاحتياجات المجتمع العربي، في حال نشوب حرب أخرى أو أي أزمة أخرى يتعرض فيها المدنيين لخطر على حياتهم وسلامتهم النفسية، وقد بدأت الجمعية، كمرحلة أولى، بإجراء مسح شامل لتكيف وعمل السلطات المحلية والجمعيات العربية مع الاحتياجات الناتجة عن الحرب، وتحديد تلك التي لم تقابل من قبل السلطات والمؤسسات الرسمية.

منتدى المجموعات النسائية

عقدت جمعية نساء ضد العنف، في أواخر آب، أعمال "منتدى المجموعات النسائية" السابع في متنزه الأحلام في كفر قرع، حيث تم هذه المرة وبشكل استثنائي عقده شهراً قبل ميعاده للحاجات التي طرأت لدى النساء وأطفالهن، وللحاجات التي عبرت عنها النساء من خلال تواصلهن مع الجمعية خلال فترة الحرب. هدف اللقاء إلى أن تقوم النساء بالتعبير عن مشاعرهن ومشاركة تجاربهن خلال الحرب، حيث قمن في جولة الورشات الأولى بالتنفيس عن الضيق النفسي، الخوف، والشعور بعدم المقدرة على تغيير الوضع القائم حيث عبرت غالبية النساء، عن شعورهن بالخوف على حياتهن وحياة أطفالهن وعدم المقدرة على القيام بمسؤولياتهن تجاه أطفالهن أو أفراد العائلة الكبار في السن، وكيف انعكست هذه المشاعر على حياتهن.

كما ورافق الأطفال أمهاتهم إلى هذا اللقاء كي يقوموا هم أيضاً بالترفيه عن أنفسهم، فقد شارك عدد من المتطوعات منهم شابات قياديات يؤمن بالعمل الجماهيري والتطوعي، وأخرى متطوعات في مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي اللواتي قمن خلال الحرب باستقبال عشرات التوجهات حول كيفية التعامل مع الأزمة وتوفير الدعم النفسي والتوجيه

أوقفوا
العنف
ضد
المرأة



منظمة العفو
الدولية 

واحدة من بين كل ثلاث نساء تتعرض لإساءة المعاملة في حياتها...

كم امرأة تعرف؟

استهداف مزدوج للضحايا: بعض النساء يعاقبن على معاناتهن العنف العائلي

"لدي خمسة أطفال من زوجي السابق، الذي توفي في الحرب، وطفل آخر من زوجي الجديد. ومنذ اقتترانا، دأب زوجي الجديد على إهمال الأطفال وكل ما يريده هو الجنس. وأنا لا أرغب في الجنس لأنني أم مجدداً منذ وقت قريب وأشعر بالتعب. ... إنني حقاً لا أعرف ماذا أفعل. فعائلتي ليست قربي نظراً لأن معظم أفرادها توفوا في الحرب والجميع في مجتمعنا، بمن فين الزعيم، ينصحونني بأن لا أفعل شيئاً. كما حذروني من أن أذهب إلى الشرطة لأشكو اغتصاب زوجي لي".
امرأة في بلدة ماكيني، مقاطعة بومبالي.

تأتي حملة منظمة العفو الدولية لوقف العنف ضد النساء لتذكركنا مجدداً أن العنف ضد المرأة ليس بظاهرة اجتماعية محصورة في سياق إطار قومي ثقافي معين، بل هي قضية تعاني منها المرأة أينما وجدت، وإن اختلف مدى الاعتراف الاجتماعي الجماعي بكون العنف مشروع أم غير مشروع. سأرفع صوتي وأجهر بمطالبة عائلتي وأصدقائي ومجمعي وحكومة بلدي بالتحرك من أجل وقف العنف ضد المرأة. فالأمر بأيدينا!

أدخلوا لمشاهدة "معركة الرجل الواحد" <http://www.onemanfight.com>

للإطلاع على المزيد من منشورات حملة "أوقفوا العنف ضد المرأة" لمنظمة العفو الدولية "أمнести"،

<http://ara.amnesty.org/actforwomen/index-ara>

معاً نستطيع أن نغير هذا الأمر. انضموا إلى حملتنا

طوت النساء

نشرة عن جمعية نساء ضد العنف



نساء ضد العنف

مشاريع الجمعية:

مركز مساعدة ضحايا العنف الجسدي والجنسي
ملجأ النساء العربيات المعنفات وأولادهن
البيت الانتقالي للنساء العربيات وأولادهن
"المسار" - البيت الانتقالي للفتيات العربيات
مشروع المرافقة في المسار القضائي
مشروع "المرأة والعمل"
مشروع "حقوق المرأة"
منتدى المجموعات النسوية
مشروع رفع الوعي
"بناء الجسور"

تقوم الجمعية من خلال مشاريعها بتقديم:

1. الاستشارة الاجتماعية والنفسية والقانونية
2. الحماية الجسدية والنفسية والدعم لضحايا العنف
3. المحاضرات والندوات التثقيفية
4. دورات تدريبية للمتطوعات والمهنيين
5. منشورات وأبحاث

تأسست جمعية "نساء ضد العنف" في العام ١٩٩٢، بمبادرة مجموعة نساء فلسطينيات مواطنات في إسرائيل، مهنيات و نشيطات في مجال حقوق المرأة، أقلقهن غياب الخدمات المهنية للنساء الفلسطينيات اللواتي يعانين من العنف.

تسعى الجمعية، منذ تأسيسها، إلى معالجة مشكلة قضية العنف ضد النساء والنقص في الخدمات الداعمة للنساء الفلسطينيات المعنفات؛ حيث بادرت إلى تأسيس أول مركز مساعدة ضحايا العنف الجسدي والجنسي باللغة العربية، أولى الملاجئ والبيوت الانتقالية للنساء والفتيات الفلسطينيات في إسرائيل.

طورت الجمعية على مر السنين فكر نسوي شامل من أجل رفع مكانة المرأة الفلسطينية في جميع مجالات الحياة، ورغم محور عملها في البداية في مجال تقديم وتطوير الخدمات؛ تقوم "نساء ضد العنف" اليوم بدور قيادي في المرافقة، التأثير ودفع التغيير الاجتماعي لحماية حقوق المرأة.

"نساء ضد العنف" تعمل على المستوى القطري، وتنشط على أساس من الاستقلالية، وهي غير منتمية لأي حركة أو جسم سياسي.

إعداد وتحرير: ريم حزان - منسقة إعلامية

تصميم غرافي وإنتاج: وائل واكيم

صورة الغلاف: الفنان شادي الحريم
الورشة المفتوحة للثقافة والفنون - رام الله

لإرسال ردود فعل عن النشرة

reem@wavo.org

أو ص.ب. ٣١٣، الناصرة ١٦٠٠٠

للإطلاع على أخبار، نشاطات، ومشاريع الجمعية

www.wavo.org

مركز مساعدة ضحايا العنف
الجنسي والجسدي - الناصرة

٠٤-٦٥٦٦٨١٣

١٢٠٢